التقرير السنوي لعام 2018

الصادر عن منظمة حمورابي لحقوق الانسان

بشان اوضاع حقوق الانسان في العراق

رصد، توثيق، بلاغات، شهادات، افادات وتدوينات ميدانية

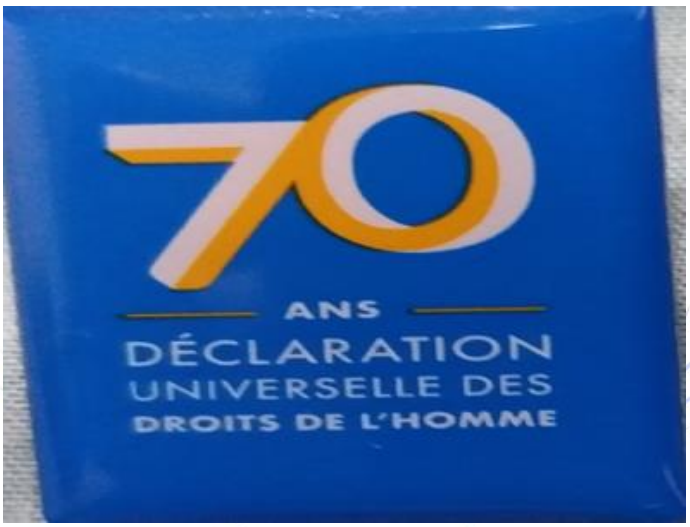

تتويج دولي لعمل ١٤ عاما من الدفاع المتميز عن حقوق الانسان

منظمة حمورابي لحقوق الانسان
Hammurabi Human Rights Organization

مشروع ترميم دور النازحين العائدين

حقوق الانسان عمليا للعائدين

مشروع توزيع منظومات تصفية ماء الشرب

المقدمة

أن احترام حقوق الانسان في البلدان التي تتميز بالتعددية الدينية والعرقية والأثنية والثقافية، أو التي شهدت فيها صراعات مذهبية أو دينية أو عرقية، يعد من العناصر الاساسية في تحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي، ويعتبر ايضا الاساس في السعي الى الديمقراطية الحقيقية، لا بل يمثل اقرارا بالحفاظ على الكرامة الانسانية. وفي ذات السياق أن احترام حقوق الاقليات وحقوق المرأة يعدان ضرورة قصوى لأنهما يعتبران ركنين اساسيين في تحقيق التماسك المجتمعي وتحقيق التنمية والاستقرار والآمن. ولتحقيق هذه الاهداف في العراق تحرص تقارير منظمة حمورابي على الكشف ودراسة مدى وجود بيئة قانونية مناسبة لحماية المجتمع والمجموعات المستضعفة والمهمشة ووجود ضمانات تشريعية وقانونية وسياسات رشيدة تنظم حقوقهم.

وفي سياق السعي لتحقيق الاهداف اعلاه، اعتمدت منظمة حمورابي في تقريرها لعام 2018 على المنهج الوصفي التحليلي للاحداث والمنهج القانوني من خلال توفر بيئة قانونية ملائمة لحماية حقوق الانسان والاقليات والمرأة، وحجم الضمانات المتوفرة لدعم وتعزيز حقوقهم، وكذلك تم الاعتماد ايضا على المعاينة والرصد الميداني واللقاءات والمقابلات الشخصية المباشرة، وما ورد من الراصدين واعضاء المنظمة والمتطوعين المنتشرين في عدد من المحافظات العراقية، وعلى الرسائل والشكاوى والبلاغات التي تتلقاها المنظمة باستمرار من المواطنين العراقيين عبر البريد الالكتروني والمكالمات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال.

لقد تناول التقرير ما استطاعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان رصده خلال نشاطها المكثف في عام 2018 في الجانب الحقوقي وكل ما يتعلق بانتهاكات حقوق المواطن العراقي، نظرا لما تميز به عام 2018 من متغيرات متلاحقة في اتمام تحرير وتطهير وتهيئة المناطق التي كانت داعش تسيطر عليها، وما ترتب على ذلك عودة النازحين والمهجرين الى مناطقهم الاصلية في نينوى ومركز الموصل والرمادي وغيرها من مناطق العراق.

كما تناول التقرير مسألة الحريات الدينية واوضاع الاقليات والانتهاكات التي تمس حقوقهم من المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين والبهائيين وذوي البشرة السمراء وغيرهم، وانتهاكات أخرى تمس جميع العراقيين. كما تناول التقرير اوضاع حقوق الانسان في الرمادي والبصرة وغطى التقرير اوضاع السجون ودور اصلاح الاحداث، ومسالة محاسبة المجرمين وعدم الافلات من العقاب.

وايضا يركز التقرير على ملف المفقودين والمختفين قسرا وايضا ملف المرأة والنساء العراقيات في ظل التحديات المتزايدة التي تواجههم، كما يسلط التقرير الضوء على الكثير من الفجوات في الجانب الاداري وتطبيق السياسات التي تشير الى وجود خلل في الاهتمام بالجانب الاداري والتعليمي والصحي والبيئي والتعامل مع الأزمات والتي تمس حقوق الانسان، وكذلك في بعض الممارسات والتدابير المعيقة لحرية واستقلالية عمل منظمات المجتمع المدني.

ويتضمن التقرير وضع معالجات وحلول وتوصيات للاصلاح وتقويم الأداء لتعزيز حقوق الانسان بما يخدم الاستقرار وتحقيق السلم والتنمية المستدامة.

منظمة حمورابي لحقوق الانسان
Hammurabi Human Rights Organization

الفهرست

- الانتهاكات وتداعياتها ص4
- الحريات الدينية أو حرية المعتقد في العراق ص5
- الانتهاكات التي طالت المسيحيين ص6
  - حالات القتل والاختطاف والاعتقال ص7
  - الانتهاكات من خلال القنوات الادارية ص8
  - الاستحواذ على بيوت وعقارات المسيحيين ص9
- الانتهاكات التي طالت الايزيديين ص11
- الانتهاكات التي طالت الصابئة المندائيين ص12
- الانتهاكات التي ما زالت تمس حقوق البهائيين ص13
- اوضاع حقوق الانسان في الموصل وسهل نينوى ص14
- إعمار ما هدمه تنظيم داعش الارهابي ص17
- انتهاكات مختلفة ص19
- أوضاع حقوق الانسان في البصرة ص22
- أوضاع حقوق الانسان في الانبار ص23
- محاسبة المجرمين وعدم الافلات من العقاب ص24
  - دور العشائر في احترام وفرض القانون والتماسك المجتمعي ص25
  - الاتجار بالبشر ص25
- أوضاع السجون ودور الاصلاح للاحداث ص25
- المفقودون والمختفون قسرا ص28
- النساء العراقيات في ظل تحديات متزايدة ص30
- حالات الزواج والطلاق ص34
- الخاتمة ص34
- التوصيات والمقترحات ص36
- الخلاصة ص37

HHRO
منظمة حمورابي لحقوق الانسان
Hammurabi Human Rights Organization

❖ الانتهاكات وتداعياتها

- توصلت منظمة حمورابي لحقوق الانسان من خلال الرصد والتحريات التي قامت بها الى ان اوضاع حقوق الانسان في العراق لم تشهد خلال عام 2018 اية متغيرات جوهرية لصالح هذه الحقوق يمكن البناء عليها، الا في اطار ضيق جدا بالرغم من الانكسار الواضح لداعش وعودة الكثير من النازحين والمهجرين الى ديارهم، فلقد تبين ان هناك جيوبا لداعش ما زالت تنشط بين الحين والآخر في الاغارة على قرى وبلدات معينة في محافظات نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين (تكريت)، وهو الوضع الذي يعكس وجودا متنقلا للارهابيين، كما يعكس ذلك مدى الخوف والخشية لدى المواطنين في المناطق المتاخمة لتواجد تلك العصابات الارهابية واحتمال تسللها بين الحين والآخر لتنفيذ جرائم قتل واختطاف وتدمير، ومن ذلك تعرض طريق كركوك – تكريت وكركوك بغداد الى انقطاعات بسبب تلك المجاميع التي تهدد حياة المسافرين.
اما في محافظة نينوى فلم تعلن المحافظة انها آمنة بشكل كامل خاصة لم يحسم بعد موضوع الخلايا النائمة لداعش في مدينة الموصل وضواحيها ايضا وهذا ما أكدته الجهات الحكومية الامنية.

وبالنسبة الى الاوضاع الامنية في اقليم كوردستان، فانه شهد الكثير من التداعيات فقد تعرض العديد من المواطنين الذين تظاهروا في السليمانية الى اعتقالات والزامهم بتعهدات في الكف عن انتقاد الاوضاع هناك، كما تعرض متظاهرون لذات الاجراءات في اربيل، وطبقا لمعلومات متداولة يتم حجز العديد من المواطنين في بعض مراكز الاقضية والنواحي لمدد مختلفة.
تنظر منظمة حمورابي لحقوق الانسان بقلق لتعرض ناشطين حقوقيين عراقيين الى حالات اختطاف على ايدي جهات مجهولة ومن ذلك ما حصل بأختطاف الناشط الحقوقي فرج البدري في الناصرية / سوق الشيوخ يوم 2018/5/8، وناشطين آخرين في محافظة كربلاء.
ان ذلك يحمل الجهات الحكومية مسؤولية مزدوجة، فاذا كانت هذه الجهات هي التي اعتقلت هؤلاء الناشطين، فأن عليها الافصاح عن ذلك بموجب القوانين المرعية واعلان الاسباب، واذا كانت هناك جهات متنفذة غير حكومية فأن على الحكومة ان تضع حدا لهذا الانفلات الامني، وعلى العموم اننا في منظمة حمورابي لحقوق الانسان ندين كل اشكال التقييد على الحريات العامة والمس بحق التعبير، انها عمليات غير مقبولة ولا يمكن تبريرها تحت اي ادعاء أو زعم، بل انها تمثل محاولات اسكات وتعتيم اسس الديمقراطية لديمومة الفساد بكل اشكاله والعودة الى النهج الشمولي المصادر للحريات الاساسية.
ونود التذكير الى ان تقرير منظمة حمورابي لحقوق الانسان عن اوضاع حقوق الانسان في العراق لعام 2017 فيه ادانات واضحة لكل اشكال المس بحقوق الانسان، واقترحت عدة توصيات لمعالجة التجاوزات على حقوق المدنيين العراقيين.

- تفاقمت التداعيات التي جاءت على هامش نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في الثاني عشر من آيار 2018 وازدحم المشهد السياسي العراقي بالعديد من الاتهامات المتبادلة عن حصول عمليات تزوير واسعة، في حين ان الحل يكمن في تولي مجلس القضاء الاعلى البت بالموضوع، فهو الجهة المخولة في اصدار احكام بهذا الشان، خاصة ان هناك آراء متناقضة صدرت من مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، كما تبين من المعلومات المتداولة ان ايدي التزوير والفساد امتدت الى العديد من المحطات وحسب تلك المعلومات ان (1800) طعنا انتخابيا قدم حتى اعداد هذا التقرير وهذا رقم كبير اذا صحت هذه الطعون، الوضع الذي لا بد ان ينعكس على توقيتات تأليف الحكومة الجديدة لأن النظر في الطعون تحتاج الى المزيد من الوقت للفرز بين الطعون (الحمراء) والطعون (الخضراء) على حد التوصيف الحقوقي.
- ومع تأكيد السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي أن الحريق الذي طال مخازن مفوضية الانتخابات في الرصافة، مدبر وان التحقيقات الاولية اثبت انه متعمد ويكون المشهد السياسي العام قد دخل في اكثر من نفق واحد ان لم نقل دخل في المجهول. تطالب منظمة حمورابي بعدم تمييع والاستهانة بهكذا جرائم بدون اجراءات رادعة تعلم المعنيين اخلاق المواطن الصالح وحس المسؤلية تجاه الصالح العام وليس شرعنة التنافس غير الشريف المؤدي الى هدم البلد لاغراض شخصية ضيقة الافق .

- لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان مشكلتي المياه والكهرباء بدأتا تؤثران على الواقع الحياتي للمدنيين العراقيين وان اغلب الحلول التي تم طرحها ليست سوى حلول ترقيعية في مجملها.

فالبنسبة لشحة المياه يبدو ان الوضع آخذ بالتفاقم مع بدء استخدام سد اليسو التركي واملاء البحيرة الصناعية التابعة له، في حين واجهت الجهات الحكومية في الاقليم وفي عموم البلاد بالانتظار على امل اصلاح العلاقة مع انقرة وطهران لهذا الغرض، وهو امر مستبعد في كل الاحوال، ولذلك لا بد من اجراءات حكومية تضع حدا للشحة المائية التي لا بد ان تتفاقم مع ارتفاع درجات الحرارة غير المسبوقة في العراق. وهذا يتأتى من خلال التخطيط لبناء سدود إضافية لخزن الفائض من المياه المتأتية من سقوط الأمطار وذوبان الثلوج لزيادة المخزون المائي لتلافي تفاقم أزمة المياه وزيادة الملوحة صيفاً.

ولاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان اننا ما زلنا نعاني من سلوكيات بعيدة عن الترشيد في استخدام المياه، الوضع الذي هو بحاجة ماسة فعلا الى اعادة ايجاد قيم تربوية على الصعيدين العائلي والمجتمعي في وسائل ترشيد استخدام المياه.

أما بالنسبة لشحة الطاقة الكهربائية فيكفي للتدليل الاشارة الى التظاهرات والاعتصامات التي شهدتها بغداد والنجف وكربلاء والحلة والديوانية وذي قار والبصرة وميسان ومدن ومحافظات آخرى كدليل على عمق الازمة، مع ملاحظات ان الحكومة دخلت مع بداية الصيف في الترويج لوعود حل الازمة مع دخول مولدات جديدة الخدمة، الامر الذي يؤكد ان وزارة الكهرباء لم يكن لديها الخطط الجاهزة في هذا الشان في حين ان الصيف كالمعتاد يخيم بحرارته المرتفعة على البلاد دون حل حاسم لأزمة الكهرباء .

- وفي سياق آخر تأكد لدى منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان الوضع الزراعي في البلاد آخذ بالتراجع والتدهور نتيجة شحة المياه، وعدم حماية المنتوجات الزراعية الوطنية وضعف الدعم المالي للمنتج الزراعي العراقي بشقيه النباتي والحيواني ، وقد تسببت شحة المياه هذه في العديد من الخصومات المسلحة بين العشائر امتدادا لحالات سرقة حصص مائية لمزارعين نتيجة عدم وجود ضوابط حكومية وعشائرية رادعة تحد من هذه الظاهرة .

❖ الحريات الدينية أو حرية المعتقد في العراق

لا تزال الحرية الدينية في العراق يعبر عنها بشكل غامض حيث لا يحق الا لغير المسلمين في تغيير دينهم وبأتجاه واحد فقط. هذا يمثل تحديا كبيرا ليس للمسلمين فحسب بل وايضا لدى حصول اوضاع تحول الاب او الام الى الاسلام من الاديان الاخرى ، فالاطفال القاصرين يتم تحويلهم الى الاسلام قسرا وآليا في سجلات احوالهم المدنية، بشكل يمس سلبا في ما ورد في الدستور في العديد من مواده التي تؤكد على ضمان حرية المعتقد وعدم التمييز على اساس الدين ومساواة العراقيين امام القانون واحترام عدم تأهل الطفل في أخذ اي قرار قبل بلوغه سن الرشد.. ان اكثر ابناء الاقليات الدينية خاصة اتباع الديانات الايزيدية والمسيحية والصابئة المندائية والبهائية والزرادشتية وغيرهم يتم استهدافهم وممارسة التمييز ضدهم باكثر من وسيلة منها قانونية، ومنها اعلامية مثل قانون رقم (105) لسنة 1970 الذي يحظر النشاط البهائي الذي لا يزال ساري المفعول منذ سبعينات القرن الماضي مما يقيد الحرية الدينية للبهائيين ويتم تسجيلهم كمسلمين وليس كبهائيين في سجلات النفوس المدنية. وهكذا لا تزال المادة (26) من قانون البطاقة الوطنية الموحدة (قانون رقم 3 لعام 2016) لم تعدل بالرغم من المطالبات العديدة والمتواصلة للمسيحيين وغيرهم من الاديان غير المسلمة ومؤسساتهم الدينية والمدنية. ان استهداف العقائد وتقاليد المسيحيين بوصفهم بشتى اوصاف المهينة من قبل رجال الدين المسلمين خلال اعياد الميلاد 2018 لم يكون الا تعبيرا واضحا للاعتداءات التي تمنهج باسم الدين الاسلامي ضد المسيحيين وغيرهم من الاديان. المادة(26) المذكورة أعلاه تقضي بأسلمة الاطفال القاصرين تبعا لأسلام أحد الوالدين، بالرغم من مطالبة ابناء الاقليات غير المسلمة بتعديلها بما يضمن حريتهم الدينية وكرامتهم الانسانية، وأن احكام اخرى من قانون الاحوال الشخصية تسري عليهم حسب الشريعة الاسلامية تختلف عن احكام شرائعهم الدينية كالميراث والتبني وغيرها. وان استمرار هذه القوانين الماسة بالاقليات غير المسلمة يتم استثمارها من قبل بعض الموظفين بهدف الابتزاز والفساد ،ومن العينات على ذلك ، ما سجلته منظمة حمورابي لحقوق الانسان من رصد بشأن الانتهاك الذي تعرض له المواطن المسيحي (اركان انور عبود) الذي راجع دائرة الاحوال الشخصية في بغداد الكرادة الشرقية ، فوجد انه تم تغيير ديانته المسيحية الى الديانة الاسلامية ،

بموجب قرار قضائي من محكمة استئناف بغداد الرصافة في بغداد الجديدة ، وبعد مراجعته الى هذه المحكمة تبين انه لم يصدر عن هذه المحكمة ما يشير الى انها اصدرت حجة اشهار اسلامه ولا يوجد رقم كتاب صادر منها الى دائرة الاحوال الشخصية بهذا الشأن .

كما ان الاقليات غير المسلمة، خاصة المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين يواجهون بين فترة واخرى هجمات تنطوي على الاستفزاز والتحريض من شخصيات دينية مسلمة في ظل وجود لا مبالاة من مؤسسات الدولة على تنفيذ القيود القانونية ومحاسبة الاشخاص المحرضين وفق القوانين العراقية، وقد لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان من خلال عدة ورش قانونية أن المادة (372) من قانون العقوبات العراقي 111 لعام 1969 والتي تفرض عقوبات على الاساءة الى الاديان وحرمة اماكن العبادة والتحريض على الكراهية هي معطلة تماما، اذ لم نستطع أن نرصد أن شخصا ما تم محاسبته وفق هذه المادة طيلة السنوات العشرة الماضية رغم وجود اساءات تصدر هنا أو هناك من شخصيات معروفة، وبشكل علني على وسائل الاعلام، لذلك عملت منظمة حمورابي لحقوق الانسان ضمن برنامج يقوم به تحالف الاقليات العراقية وهي شبكة منظمات مجتمع مدني عراقية تعمل للدفاع عن حقوق الاقليات العراقية وتعد منظمة حمورابي جزءا اساسيا منها، لتفعيل المادة (372) من قانون العقوبات العراقي المشار اليه أو تعديلها أو الغائها من القانون اساسا لعدم جدواها طالما لا يتم تنفيذها. كما أن حمورابي عملت وهي مستمرة في مشروعها لتعديل المادة (26) من قانون البطاقة الوطنية لضمان الحرية الدينية للاقليات غير المسلمة. لان هذه المادة ومنذ السبعينات القرن الماضي والتي كانت في قانون الاحوال المدنية مادة 21 ، كانت احد الاسباب الاساسية في هجرة المسيحيين بشكل خاص. وكل تعديل اجري عليها اساء اكثر من سابقه ويتفاقم السوء بعد ان تم تحويلها الى قانون البطاقة الوطنية في مادته 26 . نطالب السلطات التنفيذية والتشريعية الانصياع الى مطالب المواطنين وتعديل هذه المادة الجائرة بحق الاحداث والشروع في تعديلها بحيث تحافظ على حرية الاختيار بعد بلوغ الطفل سن الرشد.

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان بأنه لا يزال وجود عنف مرتبط بالدين على الصعيد المجتمعي في ظل وجود ضعف في فرض القانون وعدم وجود سياسات رادعة كافية، خاصة في التجاوز على املاك المسيحيين والاعتداءات المتكررة على مصالح الصابئة المندائيين، اذ لا يزال المسيحيون في بغداد يتعرضون الى الترهيب والمضايقة من قبل فاعلين متنفذين خارج اطار الدولة في ظل وجود ضعف واضح في اجراءات الحماية اللازمة، مما يترتب على ذلك آثار نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية على الاقليات الدينية التي تعاني ليس من قلة عددها تدريجيا بسبب الهجرة فحسب بل من احتمال انقراضها كليا من العراق ارض اجدادهم.

وقد سجلت منظمة حمورابي حالات خوف لمسيحيين تعرضوا الى تهديدات مما اضطروا الى اغلاق مصالحهم وبيع ممتلكاتهم وترك مناطقهم بحثا عن الامان، وانعكس ذلك سلبا على الحقوق الأخرى التي تخص المساواة والمشاركة السياسية والعدالة والاصلاح والأمان وحماية الممتلكات والعمل وغيرها، وبالتالي على الهوية الوطنية التي ينبغي تعزيزها لجميع المواطنين بغض النظر عن دينهم ومعتقداتهم واصولهم الأثنية أوالثقافية. لذلك تطالب حمورابي ان تقوم الدولة ببسط سلطة القانون ومحاسبة المتلاعبين من الموظفين .

❖ الانتهاكات التي طالت المسيحيين

لا يزال المكون المسيحي يعاني من تبعات الهجرة القسرية التي ادت الى تدمير مساكنهم وكنائسهم وآديرتهم في سهل نينوى والموصل ما يشجع على هجرتهم خارج العراق . ان انعدام سياسات دعم الاستقرار يضعف الوجود المسيحي في المناطق المتاثرة بعنف داعش. ان أكثر التقديرات غير الرسمية تشير بان عدد المسيحيين في العراق لا يزيد حاليا عن 500 الف نسمة بينما تؤكد وفق تقديرات كنسية ورسمية ايضا ان عددهم كان في عام 2003 يناهز مليون ونصف المليون نسمة . هذا خلق حالة من اللاتوازن في وجودهم وتقليصا لحقوقهم . وتشير المسوحات الميدانية التي تقوم بها منظمة حمورابي بين فترة واخرى بان المسيحيين الذين عادوا من مناطق التهجير بافعال الدواعش وصل الى أكثر من 40% من سكان مناطق سهل نينوى وبغداد والبصرة، بينما ما يزال قسم منهم وخاصة المهجرين من الموصل وبرطلة وباطنايا في اربيل ودهوك ومناطق اخرى من العراق، كون دورهم قد تهدمت بالكامل ولم يتمكنوا من اعادة بنائها من جانب ولفقدان الثقة باعادة ارساء الامن من الجانب الآخر. وفي هذا السياق فقد شاركت منظمة حمورابي في اعادة ترميم ما يقارب (70) دارا في سهل نينوى اوايضا دارين في مركز الموصل للعائدين من المسيحيين تشجيعا لعودتهم. لكن ما زال الساحل

الايمن من الموصل بكنائسه واديرته مجرد انقاض ما يسبب الاحباط وانعدام الامكانية لاهالي المنطقة للعودة.

دير الدومينيكان في الموصل

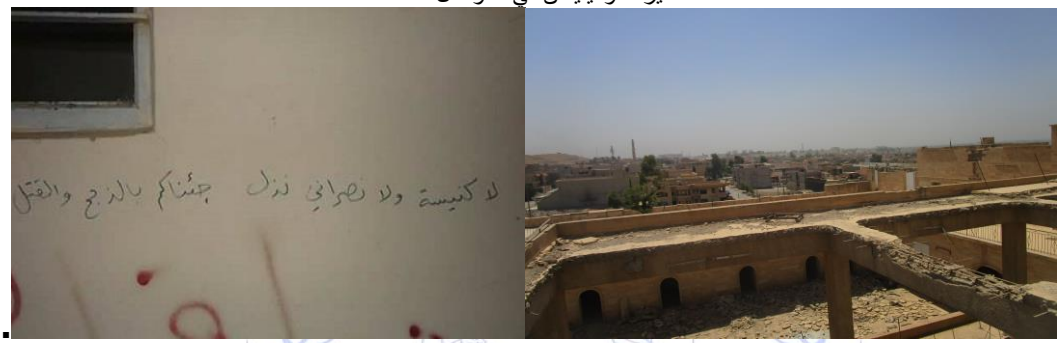

هذه العبارات والهدم ما زالت ليس في الاذهان فحسب بل امام عيون المسيحيين اهالي الموصل حيث تتعثرعملية عودتهم دون عدالة انتقالية واهتمام المسؤولين

- **حالات القتل والاختطاف والاعتقال**

1- رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان اغتيال المواطن المسيحي (سامر صلاح الدين يونس) صباح يوم الاحد 25 شباط 2018 في منطقة النعيرية في بغداد على يد مجهولين، فقد اطلق مسلحون وابلا من الرصاص على الشاب أمام منزله اثناء توجهه إلى العمل مما أدى الى مقتله في الحال، والمغدور سامر متزوج وله طفلان وصاحب محل لبيع الاصباغ في سوق الشورجة وسط بغداد.

ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان إذ تدين هذا الفعل الاجرامي البشع، فأنها تناشد الجهات الامنية بتكثيف الجهود من اجل القاء القبض على الجناة وتقديمهم الى القضاء لينالوا العقاب العادل مقابل ما أقترفوه من جريمة بحق هذا المواطن العراقي.

2- تعرض الدكتور هشام مسكوني الذي يعمل طبيب اشعة في مستشفى الراهبات ببغداد وزوجته الدكتورة شذى مالك دانو طبيبة نسائية ووالدتها السيدة خيرية داؤد الى القتل طعنا بالسكاكين في دارهم الواقعة قي حي المشتل ببغداد يوم الخميس 2018/3/8 على ايدي عصابة مجهولة وقاموا بسرقة اموالهم وممتلكاتهم وجميع مستمسكاتهم الشخصية من داخل الدار.

3- تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان قضية الشقيقين (أرمن عرب نجيب و سعيد عرب نجيب) اللذين حررتهما القوات الامنية العراقية يوم 2017/9/11 عن طريق خلية الصقور وبتدخل من وزارة الداخلية بعد أن كانا مختطفان في محافظة العمارة يوم 2017/9/8 اثناء توجههما الى البصرة لحضور مباراة كرة قدم هناك، حيث بعد تحريرهما تتعرض عوائلهم للابتزاز من ذوي الخاطفين الذين هم بذمة القضاء حاليا وتجري عملية محاكمتهم وفق الاصول الجزائية، وأن ذوي الخاطفين يمارسون ضغوطات متنوعة على عائلة المخطوفين لدفعهم الى التنازل عن حقوقهم، وارسال اناس اليهم لهذا الغرض وترويعهم مما يضع العائلة في خوف دائم مما دفع بالعائلة الى ترك مصالحها وعملها وباتت تفكر بالهجرة طالما تشعر بعدم وجود حماية كافية لها.

- **الانتهاكات من خلال القنوات الادارية**

1- أفادت مصادر منظمتنا بتعرض مدير ناحية ألقوش السيد فائز جهوري الى الاعتقال والاهانة والضرب يوم 2018/7/15 من قبل قوات كردية تنتمي الى اجهزة الامن في المنطقة بالكردية (الاسايش).
وفي اتصال هاتفي اجرته منظمتنا مع السيد مدير الناحية، اكد السيد جهوري انه تعرض الى الاعتقال والاهانة وهو في مكتبه وتم اخذه الى منطقة تللسقف والتي تبعد 10 كم عن القوش حيث مقر القوة الامنية، وتم توقيفه واهانته لعدة ساعات الى حين اطلاق سراحه.

ان الاعتداء على السيد فائز جهوري جاء على خلفية عودته الى وظيفته بقرار من القضاء بعد ان كان قد تم تعيين مدير ناحية آخر وهي السيدة لارا يوسف اسحق بقرارات خارج السياقات الادارية والقضائية، وفرض من الاحزاب الكردية في المنطقة، إلا ان عودة السيد جهوري الى مركزه ووظيفته السابقة وبقرار قضائي اعتبرته تلك الاحزاب انتقاصا من هيبتها، ولذلك قامت بعد ساعة من عودته الى وظيفته باعتقاله واهانته والاعتداء عليه لمنعه من مزاولة وظيفته، من اجل فرض سطوتها على المنطقة وعلى المسيحيين في القوش.

هذا وكانت منظمة حمورابي قد اطلعت على تفاصيل الامر الاداري الذي اصدره محافظ نينوى في 10 تموز 2018 بهذا الشان والذي ينسجم مع قرار محكمة القضاء الاداري وتضمن نقطتين اساسيتين تتعلق بأعتبار السيدة لارا يوسف اسحق منفكة من ادارة الناحية من تاريخ 2018/4/9، واعتبار مباشرة السيد فائز عبد ميخا جهوري مديرا لناحية القوش اعتبارا من تاريخ 2018/4/9.. لكن هذا الحل لا يمثل الا حلا ترقيعيا بينما الوضع برمته في جميع المناطق التي اطلق عليها ـ تجاوزا على مواطنيها ـ عبارة "المناطق المتنازع عليها"، مطلوب من الدولة العراقية في الاقليم والمركز، حلا سياسيا جذريا وهو ترك سكان تلك المناطق وشانهم بايجاد سياقات ادارية لهم بنفسهم والتي يضمنها الدستور في امكانية تطبيق نظام فدرلة العراق حيث يمكن تطبيق نظام الكانتونات اي المقاطعات في خدمة تلك المناطق وحسب الاختلاف الاثني وخصوصية تواجد سكان تلك المناطق.

ان الاعتداء من قبل الاجهزة الامنية على موظفي الدولة لاعتبارات سياسية وحزبية يعتبر انتهاكا خطيرا للقانون والتصرف فوق القانون مخالفة قانونية يجرمها الدستور لانه و في نفس الوقت يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الانسان ويعد تدخلا في شؤون القضاء والاعتداء على هيبته، كسلطة لا سلطان عليها ، وان اهانة مدير ناحية القوش وهو من الاقلية المسيحية يعد تجاوزا آخرا على حقوق ابناء الاقليات المسيحيين وتعديا على كرامتهم.

2- على المستوى الاداري حصلت حمورابي على وثائق احدى حالات الاعتداء على مسيحيين واسلمتهم قسرا في سجل الاحوال المدنية زورا وطمعا باموال العائلة المتمكنة كما حدث للشاب اركان انور عبود الذي اكدت محكمة التحقيق في بغداد الجديدة بكتابها العدد 22 في 2015/10/27 الى مديرية الجنسية العامة فقد اكدت المحكمة بانه لا يوجد اي اصدار لحجة اشهار اسلام الموما اليه .. مع ذلك لا تزال الموظفة ترفض تعديل التزوير الذي اعتمدته ليس طمعا باضافة شخص على الاسلام بل طمعا باموال اهل الشاب ومساومتهم ... سعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الى رفع الظلم عن هذا الشاب دون جدوى.

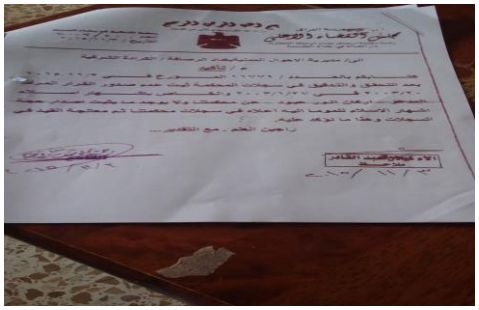

3.- منذ عام 2008، تعاني عائلة الشهيد جوني يوحنا داؤود، من الاخفاق في استلام الراتب الكامل المخصص لابنهم الشهيد، بسبب الفساد الاداري الذي تحميه المناورات السياسية التي تمس العلاقات الادارية بين بغداد واربيل. ما زالت الاسرة المذكورة تستلم (306228) ثلاثمائة وستة ألف ومئتان وثمانية وعشرون دينارفقط الراتب التقاعدي الشهري للشهيد جوني، و الذي بعد عدة تعديلات وصل الى مليون ومئتي الف دينار حسب دائرة التقاعد العامة في بغداد التي ترسل الراتب الى دائرة التقاعد في الاقليم ،ولا تستلمها العائلة. وفي دهوك يرفض الموظفون المعنيون سماع شكاوي العائلة وقالوا لهم" انه ليس شهيدا بل متوفيا حسب شهادة الوفاة"! هذا ليس التمادي على عائلة الشهيد بانعدام الاحترام لتضحياتهم والاعتداء على كرامتهم فحسب، بل هو خرق واضح للاجراءات القانونية التي تم من خلالها الاعتراف الرسمي بشهادة الحماية جوني يوحنا منذ اول اشهر استشهاده خلال الواجب كحماية لوزيرة الهجرة. وهذا الالتفاف على حقوق الشهيد ان دل على شيء فيدل على تواصل فنون عمليات الفساد الاداري والمالي الذي تسري في الادارة دون رادع برغم العديد من الكتب الموجهة الى دائرة التقاعد العامة وشؤون المواطنين في امانة مجلس الوزراء للاستفسار، والامر الى دوائر التقاعد في اربيل ودهوك حيث يكمن اساس المشكلة.

ونظرا لبشاعة وطول فترة هذا الظلم الذي دام منذ 2009 نطالب السيد رئيس الوزراء، التدخل المباشر والامر الى دائرة التقاعد باجراء عاجل لاستعادة الحقوق المسروقة وانصاف العائلة بدفع كامل المبالغ المتراكمة حسب التعديلات القانونية اسوة باقرانه المتمثلة في الرواتب و المستحقات الخاصة بالشهيد جوني وتسليمها الى والدته احقاقا للحق واحتراما لدماء الشهداء وذويهم..لانه يبدو ان الالتفاف على حقوق المواطنين العراقيين اصبح ثقافة وبطولة من قبل الموظفين والدليل كما يتبين ادناه كررت ومنذ سنوات عديدة رئيسة منظمة حمورابي لحقوقالانسان كتبها الى دائرة التقاعد العامة في

بغداد كما الى دائرة شؤون المواطنين في الامانة العامة بالاضافة الى المراجعات من قبل عائلة الشهيد دون اية نتيجة او اجراء يفيد الضحايا. بصعوبة الى ان حصلت والدة الشهيد جوني على وصل استلام من المصرف المعني، بصرف المبلغ الزهيد، يؤكد استلام العائلة شهريا ، اذ كانت العائلة لا تستلم وصل استلام المبلغ الزهيد، لكي لا يمكن استخدامه كوثيقة اثبات بالمبلغ الحقيقي المستلم. لذا نرى ضرورة معالجة هذه الاوضاع علاجا جذريا ومحاسبة القائمين على هذه الاعمال الشنيعة.

وصل مصرف في سرسنك

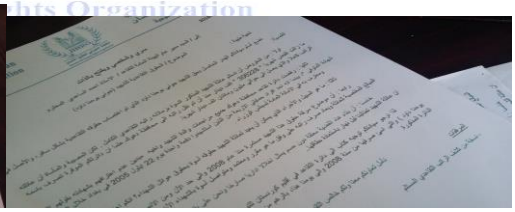

كتب داعمة لطلب الشهيد جوني

- **<u>الاستحواذ على بيوت وعقارات المسيحيين واعمال النصب والاحتيال من اجل ذلك</u>**

ما زال مسلسل الاستحواذ واغتصاب ممتلكات مواطنين مسيحيين عراقيين متواصلا وبالعديد من الطرق الالتفافية التي يحكمها النصب والاحتيال والتهديدات بالرغم من اصدار الحكومة العراقية تعليمات وتنفيذ اجراءات للحد من هذه الظاهرة. ومن العينات الجديدة في هذا الشأن، تلقت منظمة حمورابي لحقوق الانسان شكوى المواطن واركيس مكنسيان طوروز فقد استغلت مجموعة من الاشخاص رغبته في اخراج مستأجر من البيت الذي يملكه وعرضوا عليه أنهم قادرون على اتخاذ خطوة من هذا النوع وفق القانون، واخذوا بصمة ابهامه على اوراق بيع الدار بدل ان يتم ذلك على اوراق توكيل لمتابعة اخلاء المستأجر ، مستغلين كبر سنه وثقته بالناس واتموا بيع العقار الذي يملكه في ضوء هذه البصمة. القضية أمام المحاكم الآن وهناك محام يتولى متابعتها بتوكيل من السيد واركيس، وقد انكر هؤلاء الاشخاص ما جرى زاعمين أنه بصم على بيع الدار.ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان ترى بأن ما حصل كان نصبا واحتيالا واستغلالا دنيئا لكبر سن هذا المواطن

وعدم قدرته على التركيز فلقد وقع ضحية هذا التلاعب. وتطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان القضاء باعادة النظر في هذه القضية من اجل احقاق الحق .

وفي ذات السياق لا تزال حمورابي تتابع ملف استحواذ المحامي محمد فوزي جاسم رجب البياتي على دار ورثة المرحوم جوزيف غزي في منطقة الصالحية خلف وزارة الخارجية العراقية. فأن الورثة وهم كل من الاخوين ميشيل وفريد جوزيف اولاد المرحوم جوزيف مع واالدتهما ، التي وافتها المنية قبل أشهر قليلة في لبنان حيث يقيمون حاليا . عن طريق السفارة العراقية، تعرفوا هناك عام 2007 على المحامي المستحوذ على دارهم وعرضوا عليه عام 2010 بيع عقارهم المذكور فمنحوه وكالة عامة مطلقة وكافة مستمسكاتهم المطلوبة، وتعهد لهم ببيع الدار بمبلغ قدره خمسمائة وخمسون ألف دولار أمريكي ووقعوا معه عقدا بذلك في 2010/7/7 ، واستلموا منه مبلغا وقدره ستة عشر الف دولار فقط على امل ان يقوم بتسديد الباقي في فترة وجيزة، الاّ ان ذلك لم يحصل وتبين انه لم يقم بأي اجراء قانوني يثبت صحة قيامه ببيع العقار، واختفى عنهم مع مستمسكاتهم الثبوتية والى الآن .فيما قام بفتح الدار واسكان شقيقه فيه. الامر الذي اضطر اصحاب العقار الى القيام بعزل المحامي المتجاوز على دارهم، حسب الاصول في 2011/1/19 وتم ابلاغ مديرية التسجيل العقاري في بغداد بذلك. ومع مرور اكثر من سبع سنوات على ذلك فأن المحامي المذكور لا يزال يستحوذ على الدار وعلى الوثائق الاصلية للمالكين الحقيقيين وبالرغم من قيام اصحاب العقار من توكيل محامي آخر الاّ ان المحامي المستحوذ على الدار يظل يناور ويقوم بتهديد المحامي الجديد ويتصرف وكأنه المالك للدار مستغلا وجود اصحابه الحقيقيين خارج العراق وتعذرهم المجئ بسبب ظروفهم الصعبة.

وفي ذات الاطار، سجلت منظمة حمورابي لحقوق الانسان حالة نادي سومر العائلي التابع لعدد من المسيحيين والذي تم تاسيسه سنة 1973 . يمثل نادي سومر العائلي احد الاماكن الاكثر استخدما لخدمة العوائل وحيث تقام المناسبات والاحتفالات العائلية كالزواج والعماد والتعازي وحفلات التخرج وايضا هو من الاماكن النادرة التي يرتادها المسيحيون في بغداد من اجل الترفيه العائلي للخروج من بيوتهم واللقاء بغيرهم من العوائل والاقرباء حيث استدامة العلاقات العائلية الايجابية . كما ان نادي سومر يوفر العمل لمجموعة من الاشخاص القائمين على ادارتها وتوفير المسلتزمات المطلوبة للاعضاء التابعين لها بالاضافة الى تشغيل عدد من عمال الخدمات المختلفة وهم جميعهم من المسيحيين المهجرين من مناطق سهل نينوى والجبال الى بغداد. لقد تفاجأت ادارة النادي خلال سنة 2017 بتجاوز جهات مستثمرة على مبنى وحدائق النادي مستغلين الفترات الدموية للحرب الطائفية واستهداف المسيحيين الذي سبب ايقاف عمل النادي بعد استهدافهم الدامي وهجرتهم من مختلف مناطق بغداد الى الشمال و خارج العراق. لكن اصحاب النادي لم يخلوا بواجباتهم محتفظين بامل العودة بعد هدوء الاوضاع. وهذا ما قد حصل حيث واصلوا بدفع بدل الايجار حسب العقد المبرم بينهم وبين امانة بغداد وحسب القانون. الا ان المتنفذين من رجال الاعمال حصلوا على اجازة استثمار بقرب من مبنى النادي لبناء مركز تجاري كبير . وها انهم تجاوزوا طمعا في اضافة النادي وما يشمل من مساحات على مشروعهم. وبعد حصول ادارة النادي على قرار ينصف حقوقهم امام القضاء، لا يزال المستثمرين يمنعون اعادة الحياة الطبيعية الى النادي والاصرار على عدم رفع التجاوز المتمثل بوضع حواجز كونكريتية على المدخل ووجود اليات ثقيلة ومواد انشاء في الموقع، معتبرين لهم الحق على ذلك باستخدام نفوذهم في امانة بغداد.

ومع ان القرار القضائي حكم لصالح النادي، لكن الجهات المسؤولة على تنفيذ القانون لم تأخذ دورها في رفع التجاوز ، فيما تحاول الجهة المتجاوزة لتكثيف المحاولات لتخويف وممارسة الضغوطات على اصحاب النادي لجعلهم يتخلون عن مصدر رزقهم من جانب وبالتالي حرمان المجتمع من هذا المنبر في ممارسة حقوقه الاجتماعية من الجانب الآخر. ان مثل هذه الممارسات العديدة من نوعها تعد من مسببات تشجيع الهجرة للمجموعات المستضعفة وتزايد انعدام الثقة بسلطة الدولة، وتراجع عملية التطوير من قبل القطاع الخاص .

❖ الانتهاكات التي طالت الايزيديين

1- تفيد معلومات احصائية للمديرية العامة لشؤون الايزيديين في وزارة اوقاف حكومة اقليم كردستان العراق ، ان العدد الاجمالي للسكان الايزيديين العراقيين في العراق كان يقدر بـ (550000) ألف نسمة قبل 2003، وان عدد النازحين الايزيديين بسبب جرائم داعش والعنف المسلح في صيف 2014 عموما بلغ (360000) ألف توزعوا بين مخيمات النزوح والدول المجاورة وعبرما لا يقل عن(100000) مائة الف الى دول العالم الاخرى.

وتفيد معلومات خاصة على درجة عالية من الموثوقية بالسكان الايزيديين العراقيين أن عدد القتلى في صفوفهم وصل ما يقارب (3000) ضحية، وان عدد المختطفين وصل الى (6500) مختطف من قبل داعش، ومن الحقائق المحزنة الاخرى ان هناك الآن (2745) يتيم من الاناث والذكور، وطبقا للمعلومات أن الارهابيين الدواعش ما زال في قبضتهم بما يقارب (3050) شخص وان (1650) منهم هم من الذكور و(1400) من الاناث وجميع هؤلاء الاسرى والسبايا لا يعرف مصيرهم لحد هذه اللحظة. وان عدد المقابر الجماعية المكتشفة في سنجار وحدها وصل حسب ذات المصادر الى (70) مقبرة جماعية .

2- تلقت منظمة حمورابي لحقوق الانسان خبرأقدام الشاب الايزيدي(شيخو نايف قاسم حسين) على الانتحار وهو نازح في كامب (باجد كندالا) التابعة الى محافظة دهوك ومن اهالي قرية دوكري شمال سنجار متزوج وله طفل، وقد شنق نفسه يوم 2018/3/5 لأسباب نفسية ومعيشية صعبة حسب المعلومات المتداولة علما انه وعائلته يعيشون في خيمة داخل المجمع المذكور اعلاه منذ اربع سنوات.

3- اقدمت الشابة الايزيدية (رشا خديدة هادي البير) على الانتحار يوم 2018/3/13 في مخيم " جيم مشكو " بحبل تدلى من سقف الخيمة التي تسكنها وهي من قرية خانصور شمالي سنجار، وقد لجأت الى هذا المخيم بعد غزو داعش لقريتها، وكانت تعاني من اضطرابات نفسية شديدة بسبب الاهوال التي مرت عليها جراء جرائم داعش. بالرغم من كل هذه الاوضاع التي تعاني منها النساء والرجال والتي سوف يعانون منها وطول عمرهم ، لا تزال الناجيات والناجين لا يحظوا بالاهتمام اللازم لا من ناحية التعويض المادي ولا النفسي ما يخيب امل الضحايا وذويهم ويصيبهم باليأس من حياتهم وخيبة املهم يشهدون بها بانتحارهم للاسف الشديد.

4- قتل المواطن الايزيدي النازح عبد علي خلف السموقي الذي يقيم في مخيم كيرتو للنازحين في محافظة دهوك ليلة الخميس 2018/3/15 ، بعد أن أطلق مسلحون مجهولو الهوية النار عليه وكانوا يستقلون سيارة.

المواطن المغدور هرب وعائلته من قرية دوكري شمالي سنجار بعد أن اجتاحتها عصابات داعش الارهابية، ولجأ الى هذا المخيم أسوة بمئات العوائل الايزيدية الأخرى.

5- ما زال مصير الشاب الايزيدي سلمان خديدة حيدر مجهولا وهو من مواليد 2001 وحسب معلومات وردت الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان لقد تم اختطافه على أيدي مسلحين وحاول والده البحث عنه ولم يحصل على أجوبة، وحسب المعلومات التي وردت أن مسلحي البككة(حزب العمال الكوردستاني) هم الذين اختطفوه ولكن لم تتأكد صحة المعلومات التي وردت الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان بهذا الشأن.
الى ذلك أفادت المعلومات أن عشرات الفتيان والفتيات تم اختطافهم بظروف مماثلة ولكن لم نحصل على اسماء تؤكد هذه الحوادث.

6- في يوم 2018/4/9 تم العثور على جثة الشابة الايزيدية (نجاة برجس ذيبان) ، العمر 26 سنة وقد وجدت جثتها قرب بحيرة خانكي، حيث افاد التقرير الطبي انها ماتت غرقا وهي من سكنة قرية خانصور شمالي سنجار، وقد نزحت الى قرية خانك التابعة الى محافظة دهوك، وكانت قد توجهت الى بيت احد أقاربها يوم 2018/4/5 وما زالت الاسباب مجهولة. ان المتابعة والوقوف عند هكذا اوضاع من واجب السلطات وعليها التحقق في المنطقة للكشف عن حيثيات الحدث وممارسة الاجراءات اللازمة في حالة تعلق الامر بجريمة قتل للحد من احداث من هذا النوع.

7- تلقت منظمة حمورابي لحقوق الانسان تقريرا مأساويا عن مصير عائلة (عالية برجس نايف) التي اعتقلتها داعش يوم 2014/8/3 وكان عمرها ثمان سنوات، عدد أفراد العائلة الايزيدية هذه 33 فردا.
عالية من عائلة علمية حيث الاب كان مهندسا وأحد اشقائها كان طالبا في كلية الطب المرحلة الخامسة وشقيقها الاخر في المرحلة الثانية في كلية الهندسة. تم قتل الوالد أمام عينها عندما تم إلقاء القبض عليهم من قبل تنظيم داعش الإرهابي لأنه رفض النطق بالشهادة (قبول دين الإسلام) اما بقية الرجال فد تم قتلهم عندما قام داعش الإرهابي بتفريق النساءعن الرجال وعرفوا ذلك من خلال سمع أصوات أطلاقات نارية ، وهم من سكنة ناحية تل عزير (القحطانية) انتقلت العائلة المتبقية من النساء والأطفال بين قضاء البعاج وقضاء تلعفر والى مدينة الموصل ومن مدينة الموصل إلى الرقة السورية وتم بيعهم عدة مرات ... اخت عالية (جيلان) انتحرت عندما تم تبليغها بالزواج من أحد رجال داعش الإرهابي اغتصابا، اذ قامت بقطع شريان يدها.
اما شقيقها الاخر نواف الذي مازال بيد التنظيم الإرهابي فقد غيروا اسمه إلى(حسن) بعد إجراء غسيل دماغ له وحاليا هو من أحد عناصر التنظيم..
الوالدة حاليا مع اخوها الذي ولد أثناء فترة السبي وهم متواجدين في المانيا بعدما استطاعت الوالدة مع ابنها الفرار من يد التنظيم قبل أكثر من سنتين وتنتظر ان تلتحق عالية بهم حيث هي تعيش مع جدتها التي هي ايضا كانت اسيرة عند داعش الإرهابي،
عدد ألافراد الذين تم تصفيتهم من افراد واقارب هذه العائلة (13)شخص، وعدد الذين تم تحريرهم (16)، ومازال مصير (4) افراد مجهولا.
تواصل مدينة سنجار وايضا القرى التابعة لها في حالها تحت الانقاض دون اية مبادرة جدية من قبل السلطات الرسمية بخصوص اعادة الاعمار لما تم هدمه وتخريبه من قبل الدواعش وبسببهم واكثر اهل المنطقة لا يزالوا ملازمين للمخيمات لانعدام امكانية السكن والعيش الكريم هناك بالاضافة الى التحديات الامنية التي يسببها الوضع المتوتر سياسيا واقتصاديا بين حكومتي الاقليم والمركز.

❖ الانتهاكات التي طالت الصابئة المندائيين

يتعرض المكون المندائي الى حالة شبه الانقراض من بلاد اجداهم حيث حسب التقديرات الاخيرة لا يتعدى عدد الباقين داخل العراق العشرة آلاف نسمة. والاستهدافات الدموية المتكررة التي طالت رجال اعمالهم عزز لدى غيرهم الشعور بالخوف الدائم ما برر لهم فكرة الهجرة خارج العراق.

1- تعرض المواطن (ع . ز) من المكون الصابئي من سكنة احد احياء بغداد الكرخ الى عملية ابتزاز ونصب على خلفية اتهام له أنه عمل سحرا بين زوج وزوجة لاجراء واقعة طلاق بينهما، والاصل في الروايه الملفقة أن الزوجة راجعت المواطن (ع . ز) من اجل ذلك فقام بأعداد السحر على وفق الاتهام وأن الزوج وقع عليه ضرر من جراء ذلك، وهكذا طالبوا المواطن الصابئي بدفع تعويض مالي لهم، ثم ترتب على ذلك انه تعرض للتهديد بالقتل اذا لم يدفع هذا التعويض فقد فاتحوه بالحادث في أحد الايام وكانوا ينتظرونه امام بيته

وطلبوا منه الدخول معه الى البيت لعرض القضيه وبعد مداولات طويله اعطوه مهلة من اجل جلب المبلغ وتسليمه، وتكررت الزيارة له في بيته بصحبه اخرين دخلوا على الخط .
ومن ترتيبات التلفيق والابتزاز انهم جلبوا له احد الاشخاص مدعين انه (سيد) ولا بد ان يكون شاهدا وموثقا لدفع الدية. وعلى اي حال اضطر المواطن (ع . ز) الى دفع مبلغ خمسة ملايين دينار تعويضا للضرر الذي لحق الزوج حسب الادعاء والزعم الذي روجوا له .
المواطن (ع. ز) كشف لمنظمه حمورابي لحقوق الانسان انه مواطن علماني النظره ولايؤمن بهذه الخزعبلات، كما انه طالب الأشخاص الذين يقفون وراء عملية التلفيق بمواجهته بالزوجة صاحبة الادعاء انه عمل السحر من اجلها فرفضوا، وطالبهم ايضا بمعرفه اسم الزوج فرفضوا ايضا مدعين ان الاصول الاجتماعية لا تسمح لهم بالكشف عن اسماء الزوج الزوجه .
منظمه حمورابي لحقوق الانسان اذ تدون هذه الحادثه الملفقه الابتزازيه فأنها تحتفظ بأسم المواطن الصابئي المندائي ومكان سكنه لضرورات امنية.

2- تعرض المواطن الصابئي المندائي (م . ح) الى عملية نصب واحتيال وابتزاز، اذ ادعى عليه مجموعة من الاشخاص أنه أجرى اتصالا هاتفيا بأخت لهم ومحاولة إغرائها بإقامة علاقة عاطفية معه.
والاصل في الحادث ان المواطن الصابئي (م . ح) تلقى اتصالا هاتفيا من رقم هاتف غريب، وظل هذا الاتصال يتكرر عليه عدة مرات ولعدة ايام مما اضطره الى فتح التلفون لمعرفة من هو المتصل وكانت المفاجأة صوت فتاة تعرض إقامة علاقة عاطفية معه من دون أن يعدها بشئ، وفي اليوم الثاني جاءه اتصالا هاتفيا من تلك المجموعة متهمة اياه بانه اتصل باختهم عارضا عليها إقامة علاقة عاطفية معه، وان هذا يمثل مس بالشرف وان عليه ان يدفع تعويضا ماليا لهم وإلا فان حياته تكون بخطر، على اي حال جرت مساومات بين الطرفين الى أن رسى الاتفاق على ان يدفع تعويضا قدره ثلاثة ملايين ونصف مليون دينار مقابل غلق الموضوع وهذا ما حصل فعلا.

❖ الانتهاكات التي ما زالت تمس حقوق البهائيين

ما زالت اوضاع المكون البهائي تخضع للتذبذب لعدم وجود سياقات تنفيذية قانونية للاعتراف الكامل بحقوق هذا المكون الديني إذ ان قانون رقم (105) لعام 1970 الذي يحظر النشاط البهائي ما يزال ساري المفعول منذ سبعينيات القرن الماضي ، مما يقيد الحرية الدينية للبهائيين ويحد من تسجيلهم كبهائيين في سجلات النفوس المدنية، فبالرغم من صدور كتاب من وزارة الداخلية بالرقم 5441 في 2007/3/19 الذي تضمن رفع اشارة التجميد على قيود البهائيين ، الا ان هذا الاجراء الوزاري يصطدم بالقانون رقم (105) المشار اليه اعلاه .
والملاحظ ان هناك حتى الآن العديد من البهائيين لم يستطيعوا تغيير حقل الديانة في بطاقات الاحوال الشخصية، كما يواجهون ايضا صعوبات في تسجيل عقود الزواج والولادات وفق الديانة البهائية، مع ملاحظة ان اغلب الطقوس الخاصة بهذه الطائفة تتم في البيوت ولا توجد حتى الآن اية احصائية رسمية لعدد اتباع هذه الديانة في العراق يمكن ان تعتمد بسبب ذلك.
ان منظمة حمورابي اذ تشير الى ذلك، فانها توصي بما يلي :-

- تعديل المادة (26) من قانون البطاقة الوطنية الموحدة رقم (3) لعام 2016 ، بهدف أن يستجيب لحقوق المواطنين العراقيين في المساواة وعدم التمييز التي نص عليها الدستور والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

- الغاء قانون رقم (105) لسنة 1970 الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل لمنع التمييز العنصري ضد اتباع الديانة البهائية، وأعادة تسجيل المواطنين العراقيين البهائيين على وفق ديانتهم ، وبأثر رجعي .

- تفعيل المادة (372) من قانون العقوبات العراقي (111) لعام 1969، أو تعديلها بما يضمن التنفيذ العادل لها.

❖ اوضاع حقوق الانسان في الموصل ومناطق سهل نينوى

ما زالت مناطق الموصل وسهل نينوى وسنجار وتلعفر تخضع للتذبذب في معدلات الاستقرار والامن، مع وجود تحسن نسبي فرضته عمليات عودة النازحين لكن هذه العودة بقيت مرهونة بشروط اكثرها غير متوفرة، وبشئ من التفصيل نشير الى ما يأتي:

- الحالة الأمنية : هناك نوع من الاستقرار النسبي الذي يشوبه الحذر ، خاصة مع بطؤ اعمال اعادة الاعمار وخصوصا في مركز الموصل ، مما يوثر ذلك على الحالة النفسية للمواطنين والعوائل.
- الاوضاع الاقتصادية : عدم توفر فرص عمل للشباب وتأخر الاعمار وانعدام تعويض المتضررين ،كل هذه الاوضاع لا يشجع عودة الكثير من هؤلاء الشباب مع عوائلهم الى مناطق سهل نينوى.

- الخدمات :

1- الكهرباء : لوحظ خلال شهر تشرين الثاني قلة تجهيز الكهرباء بحيث يتم تجهيز الكهرباء لفترة (2-4) ساعة لكل (24) ساعة أو أقل احيانا... ويلاحظ عدم وجود انارة لشوارع المنطقة مما يخلق حالة عدم الشعور بالامان للاهالي.

2- الوقود : هناك أزمة مستمرة ودائمية بتجهيز المواطنين بالوقود (البنزين والنفط الابيض) خصوصا البنزين حيث ان المواطن ينتظر بحدود (3 - 4) ساعات لغرض الحصول على البنزين نظرا لقلة تجهيز محطات الوقود بالبنزين على الرغم من وجود عدد لا بأس به من محطات الوقود الحكومية والاهلية.

3- ماء الاسالة : يلاحظ ان ماء الاسالة على الرغم من قلته وخصوصا في فصل الصيف، انه ايضا غير صالح للشرب بسبب العكرة (كثرة الاطيان) وعدم وجود تصفية وتعقيم كاملة له، والتلوث الناتج من قدم الخطوط الناقلة والتكسرات الحاصلة في شبكات نقل المياه .

4- الشوارع : عدم وجود أي اهتمام بشوارع مناطق سهل نينوى بصورة عامة ويلاحظ كثرة الاطيان والاوحال والمطبات والتي تؤثر على حركة السيارات والمشاة وخصوصا الطلاب والطالبات اثناء ذهابهم الى مدارسهم حيث ان هناك شعورا دائما للمواطنين ببخيبة امل لعدم وجود حلول لهذا الموضوع أو تاخر في تنفيذ الحلول ان وجدت.

5- تفتقر البلديات الى الاليات والمعدات الكاملة الخاصة بتنظيف الشوارع ورفع النفايات من الاحياء والتي يؤدي تراكمها الى الاضرار بالصحة العامة.

شباب الموصل تطوعوا بغرض رفع الانقاض وتنظيف الشوارع في الساحل الايمن المنكوب ، حمورابي تدعم نشاطهم بالتعاون مع المنظمات الشريكة هناك لبث الامل.

6- تشكو الدوائر التابعة الى وزارة الصحة (المستشفيات والمراكز الصحية) من قلة الادوية والاجهزة الطبية وبالتالي أدى ذلك الى نقص الخدمات الصحية.

7- ارهاق المواطن بكثرة الطلبات من قبل دوائر الدولة ولأبسط معاملة يحتاج الى تأييد سكن من المختار، وممكن ان يضطر المواطن الى جلب (3 – 4) تأييدات سكن ولفترة قصيرة جدا وهذا أدى الى ارهاق المواطنين والاضافة على تذمراتهم ..

8- عدم ملاحظة اي اهتمام من الدولة بخصوص الدور والمنازل المحروقة أو المدمرة اثناء عمليات التحرير، وكذلك تلكؤ تعويض المواطنين عما فقدوه اثناء احتلال التنظيم الارهابي لمناطقهم.

9- مكاتب السجل العقاري والطابو ما زالت مغلقة في سهل نينوى، مما ادى الى تأخر اكمال معاملات التعويض للدور المتضررة مع انخفاض عمليات البيع والشراء للعقارات.

10- عدم توفر دوائر معينة في سهل نينوى مما يضطر المواطنين للذهاب الى مركز المحافظة لأكمال معاملاتهم، الأمر الذي يزيد الاعباء عليهم ومن هذه الدوائر:

أ- دائرة المرور لانجاز معاملات تحويل السيارات واصدار اجازات السوق.

ب- دائرة الجوازات من الممكن فتح فرع لدائرة الجوازات في مركز قضاء الحمدانية.

ت- فتح فرع لدائرة التقاعد في مركز قضاء الحمدانية لكون الشريحة المستفيدة من الموظفين السابقين والتابعين لهذه الدائرة من كبار السن او المتقاعدين لاسباب مرضية أو ارامل واعدادهم ليست بقليلة.

ث- الغاء المصرف الزراعي / مكتب الحمدانية بعد تحرير القضاء واعادة دمجه في المصرف الزراعي في الموصل .

11- يلاحظ من خلال اللقاءات العابرة مع المواطنين من ابناء الاقليات عن عدم الثقة بتحقيق الاستقرار المجتمعي من قبل الحكومة العراقية، مما ولد رغبة لدى العوائل المسيحية والايزيدية في البحث عن ملاذات آمنة خارج الوطن حيث توجهات وافكار ومخططات أكثر العوائل تتجه نحو الهجرة وهذا يشكل نسبة قد تصل الى 55% من العوائل العائدة المسيحية بسبب عدم وجود ضمانات حقيقية لأستقرار الأمن مستقبلا، أو حاليا قلة توفير الخدمات التي تحتاجها العائلة من قبل الدولة " الاستنتاج جاء من خلال استطلاعات أجرتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان في عدد من القرى والمدن لتواجدهم ".

12- يلاحظ وجود تحسن نوعا ما في العلاقة ما بين المكون المسيحي والمكون الشبكي حيث لم ترصد اي مشاكل جديدة والتي ظهرت في بداية العودة (مثل التحرشات والمعاملة غير الجيدة من قبل السيطرات الأمنية) ونؤكد هنا على ما يأتي:

أ- ضرورة ايجاد التوجهات الخاصة بعدم تهميش مكون على حساب مكون آخر.

ب- احترام خصوصية كل مكون مما يؤدي الى زيادة الثقة في التعامل بين المكونات.

ت- ضرورة التوجيه القاطع بإيقاف عمليات التغيير الديمغرافي التي هي من اعقد المواضيع التي تؤدي الى خلق الازمات بين مكونات سهل نينوى وضرورة الحفاظ على خصوصية كل منطقة استنادا الى تاريخ المنطقة.

13- تشكو مدارس المنطقة والحكومية خاصة من وجود نقص في الكوادر التدريسية وخصوصا في المراحل المنتهية، مما أدى الى تشجيع فتح مدارس اهلية خاصة بالرغم من انه لا تستطيع كل العوائل من ارسال اولادهم الى التعليم الاهلي لضعف امكانياتهم المادية. وهذا أدى الى هبوط مستوى التعليم الحكومي .

14- تشكو ابنية بعض المدارس من وجود بعض النواقص كالابواب والزجاج، اضافة الى عدم وجود كهرباء اثناء الدوام مما تسبب في عرقلة في التدريس وخصوصا في فصل الشتاء لقلة الاضاءة الطبيعية في الساعات الاولى من الدوام.

15- عدم تزويد المدارس شتاءا بمادة النفط الابيض للتدفئة وما تزود به بعض المدارس لا يفي بالحاجة لتدفئة التلاميذ وحمايتهم من برد الشتاء القارص . وكذلك عدم تزويد المدارس بأجهزة تصفية مياه الشرب ، حيث يضطر الطلبة شرب الماء من ماء الاسالة الذي لا يصلح للشرب .

16- لا توجد خطة تنفيذية مرسومة لدرء خطر التلوث وحماية البيئة وخاصة بشأن تجميل المنطقة بصورة عامة من حيث الحدائق والشوارع والمنتزهات والتي توفر اجواء نفسية وترفيهية لمعظم العوائل وخصوصا لشريحة الاطفال مما لا يشجع الكثير من العوائل على العودة أو البقاء في مثل هذه المناطق.

17- رصد وفد من منظمة حمورابي لحقوق الانسان الذي تفقد محافظة نينوى عددا من الانتهاكات الحقوقية التي تتطلب التصدي لها ومعالجتها المعالجة الميدانية اللازمة.

لقد كانت جولة وفد المنظمة بالتنسيق والتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي ارسلت وفدا للمشاركة مع وفد المنظمة في اقامة ندوتين موسعتين في كل من ناحية برطلة ومركز قضاء الحمدانية، وفي اليوم الثالث كان اللقاء في مدينة الموصل، اضافة الى المهمة الاغاثية التي قام بها وفد المنظمة الى جامعة الحمدانية واهدى هناك مواد اغاثية لطلبة الاقسام الداخلية للجامعة.

لقد شهدت الايام 20، 21، 22 من آذار 2018 سلسلة ندوات ولقاءات وزيارات ميدانية لعدد من الدوائر الرسمية والمقامات والكنائس والمعالم الدينية والآثرية في المحافظة، والخلاصة تكون للوفد من هذه الجولة الموسعة ملاحظات يمكن ادراجها بما يلي :

- هناك تلكؤ يصل الى حد التقصير مع عدم احترام التوقيتات في انجاز معاملات بعض المشمولين بالرعاية الاجتماعية.
- اشار مواطنون ألتقاهم وفد منظمة حمورابي لحقوق الانسان الى شبهات فساد واضحة في العمل الاعماري والخدمي الذي تحتاجه المحافظة، لكن كل الذين اشاروا الى تلك الشبهات لم يقدموا ادلة قاطعة يمكن البناء عليها في توجيه تهم الى مرتكبيها.
- تبين لوفد منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان الخدمات المائية المنزلية لسكان المناطق التي زارها الوفد ما زالت دون المستوى المطلوب، وان هناك مخاوف من انتشار أوبئة وامراض خاصة في فصل الصيف، والخوف الاشد لديهم من انتشار مرض الكوليرا أو التيفوئيد، مع ملاحظة شكاوى للنقص في عدد الاطباء والادوية والمستلزمات الطبية الآخرى.
- هناك معاناة شديدة لسكان الجانب الايمن من مدينة الموصل اذ حجم الدمار كبير جدا وهناك في الواقع احياء في هذا الجانب من المدينة لم يعد اليها نازحون منها حتى الآن.
- تفتقر محافظة نينوى حتى الآن الى برنامج تأهيلي يحقق العدالة الانتقالية ويعمل على اعادة الدمج الاجتماعي اللازم من اجل اشاعة روح الاطمئنان والتضامن بين سكان المحافظة على مختلف الانتماءات.
- رصد وفد منظمة حمورابي لحقوق الانسان ظواهر طيش وانفلات لدى بعض العناصر المراهقة والشبابية وخصوصا في برطلة والحمدانية، الوضع الذي يكشف بصورة أو بأخرى عن وجود خروقات للقيم الاجتماعية التي ينبغي ان تسود وفي اطار ذلك تعرضت عدة فتيات ونساء مسيحيات الى التحرش على ايدي هؤلاء الطائشين وأغلبهم من شباب الشبك بدون اية محاسبة .
- ما زالت اكوام النفايات ومخلفات المعارك ظاهرة يومية في اغلب احياء مدن وبلدات محافظة نينوى والاجهزة البلدية تشكو من نقص التخصيصات المالية وكذلك من نقص في الآليات.
- لا توجد حتى الآن لدى المديرية العامة للتربية في محافظة نينوى آليات عمل من اجل اعادة تأهيل الطلبة والمعلمين الذين كانوا يواظبون على الدراسة في المدارس التي كانت داعش تشرف على ادارتها.
- ما زال الخوف الأمني يحكم أغلب السكان من احتمال وجود ألغام وعبوات ناسفة لم يتم حتى الآن الكشف عنها ورفعها.

Hammurabi Human Rights Organization

- مدن وبلدات وقرى محافظة نينوى بحاجة ماسة فعلا الى تنظيم لقاءات وندوات وجلسات حوار تنظم في الهواء الطلق من اجل توفير قناعات جديدة تقوم على ان اندحار داعش يقتضي بالضرورة اندحار وازالة الافكار الظلامية التي حاولت تمريرها الى نفوس سكان هذه المحافظة.
- تأكد لدى وفد منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان الوضع الاجتماعي العام في الموصل وفي بلدات وقرى محافظة نينوى بحاجة ماسة جدا الى مبادرات اجتماعية من السكان المسلمين حصريا كخطوات صادقة للمصالحة واستعادة الثقة، تلتمس الاعتذار الى المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين والكاكائيين ولغيرهم من الاقليات من الذين وقعوا وتكبدوا الفضاعات التي لا سابق لها بابادات جماعية باسم الاسلام، ولأن من شأن ذلك ان يطهر النفوس ويفتح صفحات جديدة في العلاقة الوطنية بين جميع العراقيين. ولنا شواهد في العصر الحديث بما جرى في جنوب افريقيا بعد سقوط سياسة الفصل العنصري (الابارتايد).
- يتم التداول في معلومات ولكنها غير موثقة عن وجود لقى أثرية و(انتيكات)ووثائق تاريخية " مخطوطات " تم نهبها من المعالم الآثرية والكنائس والاديرة والمقامات وهناك اشخاص يحتفظون بها، أو انها تسربت الى تجار يتعاطون بمثل هذه الموجودات وان هذه المفقودات بحاجة الى حملات اجتماعية وثقافية من اجل استرجاعها الى الاماكن التي سرقت منها وتقترح منظمة حمورابي لحقوق الانسان منح جوائز تقديرية لكل من يتولى اعادة تلك الآثار واللقى.
- جرت خلال الفترة التي سيطرت فيها داعش على الموصل وعدد من مدن وبلدات محافظة نينوى عمليات بيع عقارات بأثمان بخسة أو بالتزوير، وترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان يتولى مجلس محافظة نينوى

تحقيق اجراءات بشأن ذلك للتأكد من ان عمليات البيع صحيحة وتمت برضى البائعين وبدون ضغوط من الشراة، أو ان الامر غير هذا واتخاذ الاجراءات القضائية التي تحقق العدل في ذلك.

18- علمت منظمت حمورابي لحقوق الانسان أنه تم انتشال 70 جثة لمدنيين من منطقة الميدان في الموصل قضوا خلال الجرائم التي ارتكبتها داعش منذ عام تقريبا.

19- استشهاد 20 شخص وعدد كبير من الجرحى في قرية السديرة التابعة لقضاء الشرقاط ومن عشيرة العياش من الجبور وذلك بكمين نصبه لهم بقايا الدواعش يوم الخميس 2018/4/12.

20-أفادت مصادر في محافظة نينوى الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان أن نقطة تفتيش للحشد الشعبي، سيطرة كوكجلي شهدت اطلاق رصاص كثيف الساعة الثانية عشر وعشر دقائق من نهار يوم السبت 2018/5/12 يوم الانتخابات النيابية، ودفع هذا الحادث بأصحاب أكثر من " 120 " سيارة كانت تنتظر عند هذه النقطة الى مغادرة مركباتهم والاحتماء بالحواجز الكونكريتية لحماية انفسهم وأطفالهم ولم يعرف السبب بأطلاق هذه الكثافة من الرصاص .

❖ اعمار ما هدمه تنظيم داعش الارهابي

كان ولا يزال للكنائس ولمنظمة حمورابي لحقوق الانسان الدور الريادي في تشجيع العودة بتقديم ما يمكن تقديمه من المواد الاغاثية المختلفة للعائدين الى مناطقهم. كما ان منظمة حمورابي بالتعاون مع التضامن المسيحي الدولية (CSI)، تصدرت ولا تزال مشروع توزيع الفلاتر حيث زودت كل دار يسكن بجهاز تصفية المياه الصالحة للشرب .

أجهزة منزلية لتصفية مياه الشرب للعائدين الى مناطق سهل نينوى

حيث قامت منظمة حمورابي لحقوق الانسان في هذا العام 2018، بتوزيع (1330) منظومة تصفية مياه الشرب (فلاتر)، في مناطق برطلة 308 منظومة وكرمليس162 منظومة ومركز الحمدانية (بغديدا) 835 منظومة وفي بغداد 25 منظومة ، وبدعم من منظمة التضامن المسيحي الدولية (CSI) وهكذا فأن المجموع الكلي الموزع من قبل حمورابي خلال سنة 2018و 2017 بلغ 2000 منظومة.اما كنيسة مار اداي فقد وزعت 200 منظومة فقط. وفي تلسقف فأن منظمة SOS الفرنسية قد وزعت لعدد من العوائل ايضا. ويبدو ان هناك حاجة الى ما لا يقل عن 6000 منظومة اخرى فقط للعوائل المسيحية العائدة واذا تم شمول القرى الايزيدية في مناطق سهل نينوى فالحاجة الى المنظومات تفوق 25 الف منظومة..

تابعت منظمة حمورابي عمل بعض المنظمات الفاعلة في المنطقة على صعيد الاغاثة والاعمار لتشجيع السكان على العودة، خاصة مناطق الافليات وخاصة سهل نينوى وسنجار وغيرها ، وانخرطت بعض منظمات المجتمع المدني وخاصة تلك المنضوية في شبكة تحالف الاقليات العراقية في أعمال اعادة البنى التحتية بمساعدات دولية ، وخاصة مساعدات الوكالة الامريكية للتنمية USAID . وفي هذا السياق ، كانت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الرائدة بالتعاون مع قائممقامية قرقوش في تنفيذ عدد من المشاريع، مثل مشروع انارة شوارع مركز الحمدانية وبلدة كرمليس، وكذلك مشروع وضع المطبات في شوارع هاتين البلدتين للسيطرة على سرعة حركة السيارات في الاماكن المطلوبة لتحديد السرعة فيها كالاماكن القريبة من المدارس والمستشفيات والاسواق وغيرها ، وكذلك مشروع تجهيز مناطق في سهل نينوى بالاشارات المرورية اللازمة . وفي الجانب الاغاثي

قامت منظمة حمورابي لحقوق الانسان في هذا العام 2018، بتوزيع (1330) منظومة تصفية مياه الشرب (فلاتر)، في مناطق برطلة وكرمليس ومركز الحمدانية وبدعم من منظمة التضامن المسيحي الدولية (CSI).
كما قامت حمورابي بمساعدة طلبة جامعة الحمدانية الساكنين في الاقسام الداخلية بمواد التنظيف ومنظومات تصفية الماء والبطانيات والمناشف، وتحسين مكتبة الجامعة وقيام حمورابي بالتعاون مع مؤسسة زكا خان في اعادة اعمار (70) دارا كانت مدمرة جزئيا في الحمدانية وبرطلة والموصل، اذ لا تزال مستمرة في اعادة تأهيل دور اخرى، بدعم من منظمة اوفرودوريان الفرنسية .
فقد قامت منظمة حمورابي بأجراء أحصاءات ميدانية عن عودة النازحين الى مناطقهم في سهل نينوى خاصة قضائي الحمدانية وتلكيف لغاية كانون الاول 2018، كما في جدول رقم (1).

البلدة	المكون	عدد العوائل العائدة	نسبة العودة
ناحية بعشيقة	الايزيديين	3300	%86
	المسيحيين	448	%46
	الشبك		%85
	العرب	لايوجد	%0
ناحية برطلة	المسيحيين	1200	%30
	الشبك	7300	%90
قضاء الحمدانية	المسيحيين	5832	%49
	الشبك	1325	%90
	الكاكائية	2100	%98
	العرب	50	%0
قضاء تلكيف	المسيحيين	45	%0.02
	العرب		%98
تللسقف وباقوفا		950	%48
باطنايا		لايوجد	%0
مركز الموصل	المسيحيين	45	%0.004

"جدول رقم (1) يبين اعداد العائدين من ابناء الاقليات الى مناطقهم في سهل نينوى"

كما تحققت من حجم البيوت المدمرة للمسيحيين في مناطق بغديدا (قرة قوش)، كرمليس، برطلة، بعشيقة وبحزاني، تلكيف، باطنايا، باقوفا، تللسقف وحسب التفاصيل المبينة في الجدول رقم (2) :

ت	البلدة	التدمير الكلي نوع (A)	الحرق نوع (B)	التدمير الجزئي نوع (C)	الكلي
1	قرة قوش (بغديدا)	115	2412	4200	6727
2	كرمليس	89	241	424	754
3	برطلة	94	347	1372	1813
4	بعشيقة	50	195	335	580
5	بحزاني	60	70	180	310
6	تلكيف	231	56	156	443
7	باطنايا	520	105	342	967
8	باقوفا	5	0	104	109
9	تللسقف	69	95	1104	1268
	الكلي	**1233**	**3521**	**8217**	**12971**

" جدول رقم (2) يبين اعداد الدور المدمرة وحجم التدمير لبلدات المسيحيين في سهل نينوى"

وقد ساهمت منظمات محلية ودولية في اعادة اعمار (50%) من الدور المتضررة جزئيا والبالغ عددها (8217) وبنسبة 15% من الدور المحروقة البالغ عددها (3521) ، وما زالت الدور المهدمة كلياً بفعل داعش و العمليات العسكرية من فئة (A) والبالغ عددها (1233) على حالها مدمرة وبدون اعمار ، لأن اعمارها بحاجة الى اموال طائلة .

كما تحققت من اعداد الدور التي تم اعادة اعمارها من المنظمات العاملة على الارض في المنطقة والمنظمات المساهمة في ذلك، وحسب التفاصيل المبينة ادناه والتي تستوضح عدد الدور التي شملها التأهيل :

1- منظمة حمورابي لحقوق الانسان بالشراكة مع مؤسسة زكا خان ومنظمة اوفرو دوريان (العمل الشرقي) . عدد البيوت (70) في سهل نينوى والموصل.
2- منظمة الدعم الى الكنيسة المحتاجة عدد البيوت (82) .
3- منظمة انقاذ مسيحيو الشرق الفرنسية عدد البيوت (52).
4- منظمة كابني الالمانية عدد البيوت (70).
5- منظمة نعمة التشغيل الامريكية عدد البيوت (10).
6- منظمة السامري الصالح الامريكية عدد البيوت (10).
7- أبرشية السريان الكاثوليك في الموصل عدد البيوت (71).

HHRO
مؤسسة حمورابي لحقوق الانسان
Hammurabi Human Rights Organization

❖ انتهاكات مختلفة

- وردت معلومات مؤكدة لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان تشير الى وجود نقص حاد في عدد الملاكات التربوية لقسم تربية الحمدانية التابع لمديرية تربية نينوى بلغ أعدادها الى (769) كادر تعليمي وتدريسي في مختلف المستوى التعليمي الابتدائي والثانوي واغلبها من المكون المسيحي. مما تسبب في نقص حاد في الملاكات التربوية والاختصاصية لمدارس القضاء، الامر الذي أدى الى تدني كبير في المستوى التعليمي والتقليل من نسبة النجاح للعام الدراسي 2017\2018 الحالي . وذكر المصدر بأن النقص الحاصل هو بسبب ترك (435) كادر تربوي وظائفهم وهجرتهم الى خارج العراق بعد النزوح القسري من القضاء بعد سقوطه بيد عصابات داعش الارهابية و تقاعد حوالي 144 كادر من هذه الملاكات وأخذ (60) ستون آخرون اجازة لمدة (4) سنوات براتب اسمي ، دون تعويض لحد الأن رغم صدور أمر ديواني من مجلس الوزراء تحت رقم 86 في 6/ 3/ 2018 والذي يتضمن الموافقة على تعويض هذا النقص من الدرجات الوظيفية عن هجرة الملاكات من المكون المسيحي ومن ابناء المكون نفسه كل حسب منطقته .

- بالرغم من صدور التعليمات الخاصة بإستحداث الوحدات الإدارية في نينوى بناءاً على توصيات لجنة دراسة معايير تغيير الوحدات الإدارية (القرى والأقضية والنواحي) ومنها مناطق سهل نينوى من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان في 2018/3/13. فإن أليات تفعيل تلك التعليمات الصادرة من وزارة التخطيط/ دائرة التنمية الاقليمية والمحلية – قسم التخطيط المحلي الى المحافظات ومجلس المحافظات لم تحقق من الإنجار شيء يذكر سوى المخاطبات الكتابية فقط. وهذا يزيد من عدم إستقرار مناطق سهل نينوى ويجعل الأوضاع المجتمعية والإقتصادية والأمنية فيها غير مشجعة لعودة جميع النازحين قسراً الى مناطقهم .
- **الكوارث الطبيعية تفاقم أوضاع المخيمات حيث ينحصر النازحون.**

كشفت سيول الامطار التي هطلت على محافظة نينوى ومحافظات اخرى هشاشة البنية الخدمية التحتية، وكذلك للضعف الذي تتميز به دوائر بلديات نينوى ودوائر الدفاع المدني مع قلة الآليات التي لديها وضعف التخصيصات المالية لأحتمال مواجهة كوارث طبيعية من هذا النوعن وهكذا فقد سببت الامطار الغزيرة التي هطلت على المحافظة بسيول كاسحة، اذ تعرض عدد من الاحياء السكنية في الجانب الايمن والايسر من الموصل الى الغرق وبسبب ذلك غرقت أغلب ممتلكاتهم ، كما اجتاحت السيول عدد من مخيمات النزوح جنوب الموصل في ناحية حمام العليل وقضاء الحمدانية، مما ادى إلى سقوط مئات الخيم وتعرض ساكنيها الى البقاء مكشوفين تحت الامطار محاصرين دون عناية او اغاثة مدة يومين في بعض المناطق لعدم تمكن الوصول اليها.

فقد تعرض كل من مخيم حمام العليل والجدعة في حمام العليل الى سقوط اكثر من 500 خيمة على ساكنيها من النازحين، كما تعرض كل من مخيم السلامية والخازر الى الكارثة نفسها. كما تعرض الطريق الواصل بين محافظتي اربيل ونينوى الى الانقطاع هو الآخر بسبب انجراف الشارع في بعض (القناطر)، مما شكل عائق كبير امام وصول وعبور العجلات والشاحنات من والى اربيل

وأكد أكثر من مسؤول حكومي أو ناشط مدني أو أممي، بأن حل مشكلة النازحين في هذه المخيمات لا يكمن فقط في اصلاح هذه المخيمات التي بنيت في مناطق منخفضة دون حسابات الخطورة التي تحصل في حالة سقوط الامطار وحدوث السيول، كما أن الخيم المستخدمة اصبحت بالية لتقادم استعمالها الذي وصل الى 3 سنوات، وإنما الاسراع في إيجاد حل لهم بإعادتهم الى قراهم، ويعتقد ان السبب الرئيسي الذي يحول دون اعادة هؤلاء النازحين هو خلاف سياسي وأمني اكثر من غيره من الاسباب. إذ يشل ساكني هذه المخيمات من النازحين عدد كبير من عوائل بعض افرادها كانوا متورطين في الانتماء الى عصابات داعش.

- لازال أهالي (11) إحدى عشر قرية عربية في قضاء الحمدانية تعيش خارج قراها دون السماح لهم بالعودة، وأن اغلب أهالي تلك القرى تعيش في مخيمات النزوح الكائنة بجوار قراها في أوضاع إنسانية صعبة، وأن استمرار بقاء هؤلاء دون إيجاد حل لهم يعتبر أحد التحديات أمام الاستقرار والمصالحة المجتمعية في القضاء .
- رصدت مصادر حمورابي لحقوق الانسان معلومات مؤكدة عن ظلم يقع ومنذ 2015، على بعض الفرق ووحدات الاجهزة الامنية كالجيش والشرطة وغيرهم حيث تم قطع مخصصاتهم المالية دون استرجاعها بذريعة ما اطلق عليه "الاصلاح". مثلما حدث للفرقة الخاصة التي ليس رجالها في خدمة حماية رئيس الوزراء فحسب بل وايضا شاركوا ويشاركون في المواجهات ضد الدواعش والى يومنا هذا قطاعاتهم العسكرية تتواجد في المناطق الساخنة مثل كركوك وغيرها والعديد منهم استشهد شقيقه او والده او ابنه . لابد من اعتبار التضحيات التي يقدمونها لاجل البلد واعادة حقوقهم كاملة بما فيها مخصصاتهم المقطوعة، وكذلك هو الحال مع الوزراء السابقين الذين تم قطع رواتبهم منذ عام 2015 وبنسبة 25% للبعض وآخرين 80% ، ومنهم من تصفروا نهائيا بفعل التعليمات الجديدة التي تم تقنينها لأغراض معينة واعتبارهم موظفين لدى تعلق الأمر بالمس برواتبهم وليسوا موظفين لدى وجود أي شئ يصب في مصلحتهم.
- في ظل كل الاوضاع الصعبة التي يمر بها العراقيون، وفي الوقت الذي هم بحاجة ماسة الى مساهمات المجتمع المدني، تتعرض منظمات المجتمع المدني الفاعلة بين فترة واخرى الى اجراءات او تدابير معيقة لعملها من قبل مؤسسات حكومية او شبه حكومية عن طريق تطبيق احكام مبهمة وردت في القوانين او التعليمات تحت ستار الالتزام بالقانون لكنها تمارس بشكل تعسفي . فعلى سبيل المثال قام مصرف الائتمان العراقي بغلق حسابات

جميع زبائن البنك من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في كانون الاول من عام 2018 ، تحت حجج وذرائع واهية وغير صحيحة اطلاقا ، مؤطرة بعدم تقديمها معلومات وبيانات عن تعاملاتها ، في الوقت الذي قدم الزبائن ما هو مطلوب منهم خاصة ان بعض الزبائن لهم فترة اكثر من 15 عاما يتعاملون مع المصرف دون ان يكون هناك ثمة ملاحظة واحدة من البنك عن تقصير في احوالهم المالية. ورفض المصرف المذكور اعطاء توضيحات عن مصادر التعليمات او القوانين التي استند عليها في هذا الاجراء ، واكتفى بغلق الحسابات بوجه زبائنه من المنظمات غير الحكومية بشكل ممنهج بعيد عن اي احساس بالمسؤولية الاخلاقية تجاه عملائه. ما سبب تعطيل مشاريع المنظمات لفترات طويلة الى ان يعاد فتح حسابات في بنوك الدولة. الا ان فتح حسابات جديدة لمنظمات المجتمع المدني في البنوك الحكومية، يصطدم باجراءات ادارية طويلة ومعقدة، تتضمن مطالبة منظمات المجتمع المدني بصحة صدور شهادات تسجيلها لدى دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، وكذلك التصديق على الانظمة الداخلية والمحاضر الانتخابية وغيرها. وقد برزت مؤخرا مسألة التدقيقات في البنوك على المنظمات المدنية بذريعة مكافحة غسيل الاموال، كل هذه التدابير والاجراءات تحول دون تنفيذ منظمات المجتمع المدني أنشطتها أو تأخرها والضحية قبل اي معني آخر هو المواطن المنتظر يد الرحمة في معاناته الطويلة. ان مثل هذه الممارسات سواء كانت من مصارف حكومية أو غير حكومية ، وسواء كانت موجهة من الحكومة مباشرة او غير مباشرة، تعدها منظمة حمورابي لحقوق الانسان، تدابير معيقة لحرية واستقلالية عمل منظمات المجتمع المدني، وايضا تقييدا لمصادر تمويلها ، وتتحمل الدولة مسؤوليتها تجاه النتائج السلبية التي يعاني منها المواطنين في مختلف الاوضاع القاسية والمخلة بالاستقرار في البلاد.

- ضعف دوائر البلديات ودوائر الدفاع المدني وقلة الآليات والتخصيصات المالية لمواجهة الكوارث الطبيعية كما معالجة النفايات التي تضر بالبيئة السكنية وخاصة في المناطق الشعبية في المدن الكبرى بينها بغداد. سجلت كامرة حمورابي اكداسا من النفايات حول ساحة رياضية والتي تمثل المرفق الوحيد لشباب واطفال منطقة النعيرية حيث لا تسلب صحة السكان فحسب بل تخطف الصورة الحضارية لمدينة بغداد . لذا نهيب بالسيدة امينة بغداد بمتابعة هذا التقصير في امانة بغداد واصدار التعليمات الصارمة لابل غرامات مالية لمن يرمي النفايات خارج الحاويات المخصصة لذلك.

ساحة لكرة القدم تحيط بها أكوام من الفايات من جميع الاتجاهات في النعيرية

❖ أوضاع حقوق الانسان في محافظة البصرة

- انتهاكات وشبهات فساد وتقصير واهمال وانتشار النزاعات بين العشائر وكذلك بين الاحزاب السياسية الدينية.
- تظل الاوضاع في محافظة البصرة مرشحة الى المزيد من التوترات بسبب عدم وجود خطة تفصيلية واقعية واضحة وقابلة للتطبيق في التصدي للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعاني منها سكان المحافظة، مع وجود هامش واسع للانتهاكات الحقوقية التي تطال العديد من الشرائح الاجتماعية وخاصة الشرائح الاجتماعية الفقيرة واصحاب الدخول المالية المحدودة، عموما وبشئ من التفصيل في الرصد من المهم ان نشير الى الوقائع الآتية:

- يفتقر مجلس محافظة البصرة الى شجاعة الالتقاء بالمتظاهرين والاصغاء الى ما يطرحه زعماء هذه التظاهرات، والملاحظ أن مجلس المحافظة يركز فقط على التحذير من المس بالمقرات الحكومية.
- تفيد معلومات ناشطين حقوقيين أن شبهات فساد وتلكؤ وتقصير تقف وراء تاخر اغلب المشاريع الخدمية العامة، وأن بعض اعضاء مجلس المحافظة متورطين في ذلك ولكن نفتقر الى مستمسكات موثقة واضحة بشأن ما يجري من تلك الشبهات.
- تسيطر النزاعات العشائرية والاحزاب الدينية على مقدرات الامور في المحافظة، مع ملاحظة أن هذه النزاعات تسببت في العديد من عدم الانسجام والتضامن بين المسؤولين هناك في مواجهة المعضلات التي تعاني منها المحافظة.
- تحتاج المناطق الخاصة بالموانئ الى اجراءات توضيب وتسريع للحد من تراكم البضائع وحركة النقل التجاري العام من تلك الموانئ الى المحافظات العراقية عموما.
- هناك وعود كثيرة في الاصلاح ولكن المشاكل تكمن في التطبيقات الخاصة بها، ومن تلك المشاكل البطالة المتفشية وهي في ارتفاعات متواصلة بين اغلب سكان المحافظة.
- تنتشر السرقات والتجاوز على الممتلكات العامة، أضافة الى انتشار ظواهر الاتجار بالمخدرات وكذلك ظواهر البغاء، بل وحتى بيع الاطفال والاتجار بالنساء ولكن لم تستطع منظمة حمورابي لحقوق الانسان من الحصول على وثائق تثبت صحة هذه المعلومات، مع العلم انه متداول كإشاعات أن الطفل (الاسود) يباع بمليوني دينار بينما يباع الطفل(الابيض) بثلاثة ملايين دينار وهذا يمثل العودة الى اعادة تعزيز العبودية للنيل من الكرامة البشرية التي لا يمكن السكوت عنها لطالما تعتبر قيمةالانسان كقيمة سلعة تجارية!
- والمؤسف في هذه الظواهر الاجتماعية المدانة دوليا ووطنيا التي ما زالت تتحكم بتصرف الافراد والجماعات،انها ما زالت منغرسة في العقول التقليدية الرجعية، إذ يمنع حتى الآن أن يقدم مواطن من البشرة السمراء على الزواج من امرأة من البشرة البيضاء بينما العكس جائز ولكن في حالات زواج نادرة وتم الاشارة لتبرئة ذلك لحديث نبوي رواه البخاري فقط " لا تتزوجوا من الزنج السود فأنهم قوم مشوه" .
- لم تشهد البصرة ولا عموم العراق صعود مواطن من اصحاب البشرة السمراء الى مركز وظيفي قيادي في المؤسسات الحكومية بالرغم من وجود كفاءات بينهم يمكن ان يخدموا اسوة بالمكونات الاخرى.
- هناك مواطنون من اصحاب البشرة السمراء تعرضوا للتهجير في مناطقهم وانقطعوا عن وظائفهم والى الآن لا توجد قائمة بالاسماء كاملة، ولكن تم وعد منظمة حمورابي لحقوق الانسان في تزويدها بقائمة من هذا النوع.
- تعرض نشطاء حقوقيين من اصحاب البشرة السمراء الى التهديد بالقتل وبضغوط تهديدية أخرى بذرائع اتهامهم بالعمالة الى الولايات المتحدة الامريكية وفي هذا الصدد تعرض المواطن (ميثم محمد جاسم مبارك) من قبل القيادي في حركة سيد الشهداء (حسين رحيم غلامي) وجاءه التهديد له ولآخرين وهم صلاح رخيص وانجود لطفي وهنادي المحمداوي وحسام قيس عبيد عبر الانترنت لمجرد أنهم وآخرين من النشطاء الحقوقيين قابلوا القائم بالاعمال القنصلية الامريكية في البصرة السيد (تيمي ديفيس).
- تفتقر التقارير التي تعدها المفوضية العليا لحقوق الانسان الى الاشارة الى المكون السكاني من اصحاب البشرة السمراء حيث تنطبق عليهم مواصفات الأقلية وضرورة شمولهم بالحقوق التي تحمي وتصون الآقليات العراقية.
- حسب معلومات وردت الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان ما زال المواطن (خالد عبد الواحد خريم) يتعرض للانتهاك المتمثل بالملاحقة والتهديد من تيار سياسي ديني، علما أنه ناشط حقوقي وله العديد من المساهمات الاغاثية والحقوقية.

- اغتيال الناشطة المدنية سعاد العلي رئيسة منظمة ود لحقوق الانسان، واصابة شخص اخر برفقتها في احد شوارع البصرة يوم 25/ 9/ 2018. التي عرفت بانضمامها للتظاهرات المطالبة بالماء النظيف والخدمات، التي اجتاحت البصرة في تموز الماضي. في صورة تمثل اقصى اشكال العنف الممارس في ظل انتشار السلاح بعيدا عن يد الدولة والقانون.
تأتي هذه الجريمة في ظروف قلقة وتهديدات علنية للناشطين والمتظاهرين ومدافعي حقوق الانسان، من قبل بعض السياسيين واتهام منظمات المجتمع المدني باعمال التخريب التي حدثت في البصرة مؤخرا، وتضعهم امام خطر دائم ازاء هكذا ممارسات تهدف الى اعاقة حركة الاحتجاجية المجتمعية المطالبة بمحاسبة الفاسدين وتحسين الخدمات الأساسية والمستوى المعاشي للمواطنين.
- تعرضت الطفلة زهراء خالد عبد المعبود نهار يوم الثلاثاء 2018/12/18 الى التأنيب العنصري على لسان المعلمة بسمة حيث وصفتها (بالصخلة)، وتعني (الماعز)، لأنها من المكون العراقي أصحاب البشرة السمراء.
الحادث جرى اثناء الدوام الرسمي وفي مدرسة عكا الابتدائية بناحية أم قصر محافظة البصرة، وقد استخدمت المعلمة بسمة هذه الكلمة النابية أمام الطالبات بشكل سافر وبدون أي احترام للقيمة الانسانية وللطفولة. وقد قدم والد الطفلة خالد عبد المعبود شكوى الى مفوضية حقوق الانسان في البصرة معربا عما حصل من اعتداء على ابنته .

وعلى وفق المعلومات التي وصلت الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان أن المعلمة بسمة اعتادت أن تستخدم الكلمات النابية ضد الطالبات وتزعم انها قوية ولا تخاف لأن زوجها مفتش تربوي على مدرسة عكا وغيرها من مدارس ناحية أم قصر.

❖ أوضاع حقوق الانسان في محافظة الانبار

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان اوضاع حقوق الانسان في محافظة الانبار وتبين من المعلومات التي حصلت عليها المنظمة عن تلك الاوضاع يمكن تلخيصها بما يلي :

اولا : هناك تحسن نسبي في موضوع الخدمات العامة، ولكن في كل الاحوال تحسن بطئ وذلك لأسباب تتعلق بعضها بعمليات الفساد المالي والاداري التي لا توجد خطة في التصدي الشامل لها.

كما أن من اسباب بطئ وتلكؤ الخدمات وتفاوتها من منطقة الى اخرى وجود محسوبيات وحاشيات لهذا المسؤول في مجلس المحافظة أو ذاك، ولذلك تباينت نسبة الانجاز في هذا الحي أوذاك، وكذلك بشان النواحي والاقضية في المحافظة.

وهناك من يرى أن قلة التخصيصات المالية تقف حائلا امام انطلاق حملة شاملة للخدمات.

ثانيا : ما زالت البطالة ترمي بثقلها الواضح على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع كثرة خريجي الجامعات والمعاهد الذين بدون عمل، وبشأن الاوضاع الاقتصادية الاخرى فأن النشاط الاقتصادي العام في المحافظة يغلب عليه الاقتصاد الخدمي، وذلك لأفتقار الانبار الى خطة استثمارية زراعية وصناعية متكاملة.

ثالثا: بالنسبة الى عودة النازحين والمهجرين الى مناطق سكناهم الاساسية فالواقع أن هناك ثلاثة اسباب رصدتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان:

1- تعد بعض العوائل النازحة (مطلوبة دم) وفق تصنيف العشائر، لأن ابنائها كانوا من ضمن تنظيمات داعش وقد ارتكب بعضهم جرائم قتل وسلب وجرائم أخرى، ولذلك عوائل هؤلاء الارهابيين تخاف من العودة الى ديار سكناها لأنها تخشى من الانتقام خاصة مع حصول أعمال ثأر، ولذلك فضلت البقاء في مناطق النزوح وبعض هذه العوائل في بغداد وأخرى في أقليم كوردستان.
2- هناك العديد من العوائل النازحة والمهجرة فقدت بيوتها نتيجة النسف أو العمليات العسكرية عموما، وهي لا تستطيع اعادة بنائها لأسباب مالية وعدم وجود تعويضات مجزية لأعادة اعمارها.

3- بعض العوائل النازحة فضلت البقاء في مناطق النزوح لأن مصالح اصبحت لها هناك، وتغيرت اوضاعها نحو الاحسن ولذلك لا تريد العودة الى المناطق التي نزحت منها.

رابعا: تفتقد المحافظة عموما الى ما يستقطب الشباب من انشطة رياضية وثقافية واجتماعية واسعة، الأمر الذي جعل من اوضاع الشباب عموما في صعوبة حياتية متواصلة.

خامسا: هناك معلومات متواترة عن وجود تنظيمات نائمة في بعض المناطق التي تم تحريرها قد تسبب في حدوث خروقات أمنية، ونقل لنا بعض الاهالي ضرورة تكثيف الجهد الاستخباري للكشف عن هذه العناصر.

❖ محاسبة المجرمين وعدم الافلات من العقاب

تابعت منظمة حمورابي حركة الحكومة العراقية في متابعة الجريمة وخاصة اعمال الارهاب، اذ وجدت ان اجراءات المحاكم تتسم بالبطؤ، كما لاحظت أن تصريحات وزير العدل العراقية حيدر الزاملي التي نشرتها وكالة شفق نيوز، وجود عشرات المراسيم تخص مدانين بأحكام إعدام لم تنفذ لأسباب فنية، اوضح فيها أن مجموع المراسيم الجمهورية فيما يخص المدانين بأحكام قانون مكافحة الارهاب وغير المنفذة لغاية 29 حزيران 2018 هي (64) مرسوما فقط ، وقد أضاف أن اسباب ايقاف تنفيذ هذه المراسيم هو أما لعرضها على لجنة العفو العام أو لأعادة المحاكمة حسب الاجراءات القانونية.

هذا وقد كانت وكالات اخبارية قد اعلنت عن تنفيذ حكم الاعدام بحق (13) مدانا بالارهاب في 28 حزيران 2018، بناءا على اوامر من رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي واوضحت مصادر اعلامية ان الحكومة العراقية نفذت حكم الاعدام شنقا ب (111) محكوما على الاقل في عام 2017. فيما بدأ عام 2018 بأعدام (13) شخصا بينهم (11) مدانا بـ " الارهاب ". لكن من الواضح ان هذه العمليات العنيفة جدا وللأسف الشديد ليست الاخيرة، لن تحقق شيئا سوى انها خلقت ثقافة العنف في العراق وسوف تؤدي الى المزيد من العنف ، لذا يستوجب اعادة النظربفلسفة حكم الاعدام الذي يمثل المصدر الرئيسي للعنف .

اذ تواصل منظمة حمورابي لحقوق الانسان في ايمانها بأن الحكم بالاعدام لم يساهم في تغيير مستوى الجريمة في تاريخ العراق بل تفاقمت المسالة ووصف العراق بين البلدان الاكثر عنفا، بسبب تواصله في تنفيذ احكام الاعدام دون اللجوء الى اساليب اخرى بديلة كالاحكام بالسجن المؤبد الذي هو عزل الخطر العام اي المجرم لكنه بوسيلة اكثر انسانية من القتل المنظم.. وان تراجع عدد المنفذ بحقهم الاعدام لابد ان يساهم في اعادة النظر بقضايا في بعض الاحيان، تكون لا تستحق هذا الحكم القاسي جدا، بل يمكن ان يكون هناك ضحايا بتهم لا ترتقي الى حكم الاعدام. لذا وفي امل المضي قدما نحو بناء بلد اكثر سلما ومطورا لاليات اكثر احتراما للحق في الحياة، نكرر مطالباتنا بالغاء حكم الاعدام واصلاح السجون حيث تتحمل ممارسة الاحكام المؤبدة بتحديد الحريات بشكل محصن لمن ارتكب جرائم يستحق ذلك الحكم دون ان ننسى بان كرامة الشخص البشري لا تصبح غير ذلك ايا كانت الظروف التي مرت وتمر بها. السجون تمس وتطعن بما فيه الكفاية انسانية الشخص البشري بالاضافة الى الغاء لحرياته. طبقا للمواثيق الدولية لابد من ان يتم تكييف الدساتير الوطنية وقوانين البلدان اعضاء في الامم المتحدة، مع روح المواثيق الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان. حتى المدان بالاعدام حسب القوانين الوضعية، له الحق بان يعطى له الموت بكرامة، اي كبشر وليس كجزء من النفايات .

كذلك رصدت مصادر حمورابي معلومات عن اوضاع السجون من الداخل بحاجة الى اعادة النظر واهتمام الدولة لان الاحكام تختلف والهدف الاسمى للسجون هو اصلاح وليس تمكين قنابل موقوتة لما بعد اطلاق السراح! لا يمكن السكوت عن ممارسات التعذيب النفسي والجسدي داخل السجون لان الشخص بكونه محتجزا يتم الغاء أو تحديد حريته والمس بانسانيته، وما من عقوبة اكبر من هذه ، لذا يجب صيانة كرامة الشخص أيا كانت الظروف.

صحيح ان مرتكبي جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب وجرائم الابادات الجماعية امثال دواعش وشركائهم اي من تعرضوا الى حياة الملايين القتل والذبح والهدم والتهجير والاستعباد الخ من بشاعات لا تغتفر بالرغم من حجم الاضرارالتي وقعت والفضائع التي حصلت من جراء اعمال الارهاب باشكاله، فان الحلول الجذرية لا

تاتي من ممارسة احكام وعقوبات الاعدام بل بنهج يساهم في اصلاح الانسان ورفده بعقلية جديدة وفكر وروح المسؤولية تجاه بلده وذلك منذ نعومة اضافر الانسان ابتداءا من تمكين الامهات والآباء لتغيير نظرتهم التمييزية بين الجنسين وتربية اطفالهم تربية مبنية على قيم الاحترام والمساواة بالاضافة الى تغيير المناهج الدراسية بحذف كل كلمة تمت الى العنف ونبذ الاخر. مبدئيا القضاء هو الملجأ الاخير والأنزه لاي مواطن وقع تحت طائلة القانون، لذا نطالب من السلطة القضائية التمسك باستقلاليتها لدعم ركائز العدل والامن في العراق تحت سيادة القانون.

أهمية دور العشائر

نطالب التجمعات العشائرية المحترمة بان لا تصبح بدائل للسلطة القضائية في اصدار احكام العدل، بل ان تكتفيء بدورها الريادي في رفد مجتمعاتهم بقيم التفاهمات والتضامن وحل النزاعات بالحوار بعيدا عن الاستغلال الاقتصادي الذي يعاني منه المعنيين كما هو الحال في الفصل العشائري. هذا لاجل استمرار المجتمعات في تعايش سلمي يعزي الى حكمة الحكماء في العشائر المتدخلة في قضاياهم التي ربما تستحق مصالحة بلقاء بسيط او اتفاق انساني الغرض منه تهدئة النفوس خلال الاوضاع السلبية المجتمعية ومرافقة المجتمعات في ارساء روح الاخوة والمشورة والاحترام المتبادل بين شرائح واعمار الاشخاص من تلك المجتمعات والجميع تحت رآية القانون. أن منظمة حمورابي مقتنعة بان القانون ينبغي أن يكون بيد القضاء والسلاح بيد الدولة وبذلك لا يمكن ان نكون الا اكثر تحضرا وسلما وامنا نحو الخروج الكامل من جميع الازمات. هذه المكتسبات (الامن والسلام) هي تعتبر من ابسط حقوق الانسان الاساسية ويشوبها الهدر بسبب الفوضى السائدة.

الاتجار بالبشر

يبدو ان نص قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012 هش ولا يستجيب واحتياجات هذه الجريمة حيث العديد من القانونيين يطالبون بتعديله او استبداله بقانون جديد، لعدم التمكن من معالجة ظاهرة الاتجار بالبشر التي يوصفها المحامون بالخطيرة جدا. والاسوء في اللا معالجات هو عدم الاعتراف بوجود جرائم الاتجار بالبشر بشكل واضح والسعي بشكل جاد على معالجة هذه الظاهرة الخطيرة وذلك من خلال:

- اعداد كوادر مختصة تتمتع بقدرة عالية بعد ادخالهم الى دورات تدريبية في عمل المعالجات.
- تهيئة اماكن مخصصة ومستقلة لهم .لانه لغاية الآن يلاحظ وجود اقسام مكافحة الاتجار بالبشر ضمن بنايات مراكز الشرطة، وهذا يؤثر على خصوصية هذه الجريمة وعلى المخبرين وعلى سرية الضحايا.
- كذلك يجب اعداد قضاة متخصصين لمعالجة قضايا الاتجار بالبشر والعمل علي تكييف الجريمة على انها اتجار بالبشر لا تكيف على انها جريمة خطف وابتزاز لانه ذلك يؤثر على الوضع القانوني للضحية.

اذن القانون الحالي غير قادر على ان يعالج ظاهرة الاتجار بالبشر، لا من حيث التكييف القانوني للجريمة ولا من حيث اعداد المأوى لهم. وفيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب على العمالة الوافدة، والتي ترتكب بحقهم جرائم الاتجار بالبشر بمختلف صورها حيث يتعرضون للمتاجرة بهم بعد الاستيلاء على جوازات سفرهم ومن ثم استغلالهم جنسيا وتكليفهم بعمل اضافي مرهق بالنسبة لهم . والمشكلة التي تواجه معالجة هذه الظاهرة للعمالة الوافدة لا تعترف بالجرائم التي ترتكب ضدهم على انها جريمة اتجار بالبشر، بل يعتبرون ذلك دخول غير مشروع للعراق واقامة غير شرعية، بسبب عدم وجود فيزا ولا اقامة بينما في الحقيقة توجد فيزا واقامة ولكن تم الاستيلاء على جوازاتهم ومن ثم استفزازهم والمتاجرة بهم واستغلال سوء الوضع القانوني لهم. وهذا ما حصل في بعض مناطق البصرة وغيرها من المدن العراقية حيث عناصر فلبينية قادمة للعمل عن طريق اربيل تم الاستيلاء على وثائقهم . كل هذا يعتبر من الانتهاكات الخطيرة جدا ولابد من ان تهتم السلطات المعنية بايجاد نهاية لهذا التعامل غير الانساني .

❖ اوضاع السجون ودور الاصلاح للأحداث

نظرا لعدم حصول منظمة حمورابي لحقوق الانسان على موافقة زيارة سجون البالغين التي تم ارسال الطلب بها الى وزارة العدل بداية عام 2018 ولا يزال دون اية اجابة، تابعت المنظمة الاوضاع القاسية غير الانسانية السائدة داخل السجون من خلال متابعة التقارير الاعلامية و الدولية مثل تقرير هيومن رايتوتش الصادر خلال 2018 مختلف القصص التي سمعناها من موقوفين وسجناء سابقين .. ان كرامة الانسان لا تقبل صور البشاعات التي نقلها الاعلام طول الاشهر الاخيرة بخصوص حالة السجون السلبية جدا، وحاجتها الى شروط اكثر انسانية، وتعرض السجناء الى شتى انواع التعذيبات. بينما العراق صادق سنة 2008 على اتفاقية الامم

المحتدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة، والتي بدء نفاذها في 26 حزيران 1987 وفقا للمادة 27 (1) والمادتين 13 و14 من هذه الاتفاقية تعطي الحق للضحايا وذويهم بتقديم الشكاوي الى المحاكم للمطالبة بالتعويضات المالية المنصفة.

زيارة سجون الاحداث

زار وفد من منظمة حمورابي لحقوق الانسان شهر آيار 2018 دارين للاصلاح للاحداث (الاناث والذكور) في بغداد بعد استحصال موافقة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية مشكورا. فقد لاحظت المنظمة أنه بالرغم من ان ادارة دور الاصلاح تسعى الى تحقيق الاصلاح المرجو للنزلاء من خلال توفير عدد كاف من الباحثين الاجتماعيين والاختصاصيين في علم النفس وقانونيين ومختصين بالتأهيل، الاّ ان هناك تحديات تواجه الادارة ايضا منها، ضيق المكان وعدم أهليته ليكون دارا لتأهيل الأحداث، فهناك 49 نزيلة من القاصرات موقوفات ومسجونات وفق احكام مختلفة، بالأضافة الى 6 أطفال نقلوا الى الدار بعد أن أكتمل السن القانوني لعزلهم عن امهاتهم في سجون أخرى بعد ان اجتازوا عمر ثلاث سنوات وهو العمر القانوني لقبولهم في سجن الاحداث. ولاحظ وفد حمورابي ايضا أطفال رضع بعمر 9 أشهر ممن رافقوا امهاتهم الاجنبيات القاصرات الموقوفات بتهم مختلفة. النزلاء جميعهم يتوزعون الى قاعتين فقط أحدهما خاصة بالموقوفات وعددهن 20 فتاة وهن فتيات احداث، والتهم الموجهة اليهم تتراوح بين التزوير وتخريب ممتلكات الدولة والارهاب والسرقة والاتجار بالبشر. أما قاعة المحكومات وعددهن 21 فتاة تتراوح جرائمهن بين البغاء وعدد (11) والقتل وعددهن (5) والارهاب وعددهن (5) احكامهن تتراوح بين 3-10 سنة سجن بالاضافة الى من لهن تهم أخرى كتعاطي المخدرات والاختطاف، فقد لاحظت المنظمة بان المنامات ملتصقة ببعضها البعض بسبب ضيق المكان بالاضافة الى كونها موضوعة سرير فوق الآخر وهذا هو المكان الوحيد لقضاء طول النهار، وان الباحة الموجودة امام قاعات السجن لا تتعدى سوى بضعة أمتار وهو المكان الوحيد الذي تستطيع فيه النزيلات تناول طعامهن فيه اذ تفترش الارض من اجل ذلك، كما ان عملية خلط الاطفال الأبرياء الصغار جدا والذي لم يرتكبوا ذنبا، وهو ما يثير قلق منظمة حمورابي اذ ان هؤلاء الاطفال بسبب تفريقهم عن امهاتهم المسجونات أو الذين مع امهاتهم القاصرات وبسببهن هؤلاء الاطفال يعانون السجون بينما لم يرتكبوا اية جريمة. اذ ترى حمورابي واحتراما لحقوق الطفولة ممكن احتضانهم بشتى الطرق بدلا من السجون، وان عملية خلط المحكومات بجرائم مختلفة كالارهاب والمخدرات والبغاء والتزوير والسرقة والاختطاف سيكون له تأثيرا سلبيا ويشكل خطورة على الاطفال وبعض القاصرات من حيث امكانية التلقين والترغيب والتاثير وغسل الأدمغة للنزلاء الآخرين.

كما لاحظ وفد حمورابي ان المستلزمات الضرورية لتطوير المهارات الحرفية غير كافية وان المكان المخصص لذلك مساحته صغيرة لا يتعدى غرفة واحدة للتدريب لمهارات كالخياطة والحياكة والرسم وصناعة الورد والثريات والمزهريات وقلادات الخرز. كما وجدت المنظمة هناك نقص في وجود مكتبة تحتوي على كتب وقصص مناسبة للاعمارهن بالاضافة الى افلام تربوية وتوعوية يمكنهم الاستفادة منها في التعليم والتثقيف بما يناسب اعمارهن.

استمع الوفد قصص العديد من النزيلات العراقيات والاجنبيات (زوجات دواعش) فوجد ان هناك من هم محكومات بجرائم الارهاب منهم فتاة المانية وفتاتين روسيتين وآخريتين اذربيجانيتين وثلاث تركيات وثلاثة فتيات اوزباكستانيات وهذه الفتيات تقيم في نفس القاعات والاماكن لباقي الفتيات ضحايا مختلف الجنايات، ما لاحظته حمورابي ايجابيا هو استمرار التعليم الالزامي الى مرحلة السادس الابتدائي حيث يتم تدريس النزيلات في الدار المناهج الدراسية الحكومية بالاضافة الى التربية الاسلامية ويتم نقلهم لاداء الامتحانات في المدارس الحكومية وهذا يخص المراحل الابتدائية دون المتوسطة والثانوية وجميع النزلاء مشمولين بالتعليم.

أما فيما يخص الجانب الصحي أفادت مديرة السجن بأن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد وفرت أطباء في مختلف الاختصاصات لمتابعة وضع النزيلات فهناك طبيب جلدية ونفسية يزورهم يوم واحد كل اسبوعين وطبيبة استشارية باطنية تزورهم يوم واحد في الاسبوع وهناك طبيب اسنان وطبيبة نسائية يقدمن العلاج يوم واحد اسبوعيا، وان الادوية تقدم للنزلاء بيد رقيبة بعد تخصيصها من قبل الطبيب.

وأكد المسؤولين في الدار والنزلاء وجود شحة في الادوية خاصة الادوية الخاصة بالامراض المزمنة ومعالجة السكر والغدة الدرقية وتنظيم الهورمونات والدورة الشهرية وعلاج الالتهابات النسائية .... الخ.

كما تابعت المنظمة موضوع التغذية فوجدت ان ما يقدم هو مقبول فهو يتضمن الدجاج واللحم مع الرز مرتين في الاسبوع لكن يتطلب زيادة من نسبة الخضراوات والفواكه لحاجة اجسادهم الى الفيتامينات الضرورية.
لاحظت حمورابي انه بالرغم من قيام الدار في اتاحة المجال امام النزلاء في التعليم وممارسة بعض الحرف اليدوية وامور الخياطة الاّ ان ذلك يجري في مكان ضيق كما سبق الذكر، كما ان فرص الترفيه ضعيفة وهي مطلوبة جدا للعلاج النفسي، خاصة اهمية اتاحة الفرصة للنزلاء لمتابعة بعض البرامج التلفزيونية المحددة او المختارة لتنمية افكارهم بالاتجاه الايجابي، وقد لوحظ ان اتاحة مثل هذه الفرصة لهم ضعيفة جدا ومحددة ببعض البرامج التلفزيونية تتنوع بين افلام كارتون لمدة ساعة واخرى اخبارية وساعة مسلسلات وغيرها بأشراف الرقيب فقط.
لاحظت المنظمة ان المكان لا يصلح لتحقيق الاصلاح الحقيقي للنزيلات الاناث فالمكان لا ينسجم مع العنوان كدار للاصلاح بسبب ضيق مساحته مما لايتيح ذلك بيئة مناسبة لتطوير المهارات الرياضية ولا الحرفية كما التربوية الأخرى، لا بل لا يصلح للصحة النفسية، اذ ان المبنى لا يتمتع بأدنى الشروط المطلوبة لاصلاح الأحداث.
أما دار الاصلاح للاحداث الذكور فقد زاره وفد من حمورابي فأن النزلاء في هذا الدار هم من الاحداث المشردين الذين يتم التقاطهم من الشوارع في مناطق مختلفة من بغداد وباقي المدن العراقية، وان عدد نزلائه هو 49 نزيلا منهم الذين في المراحل الابتدائية يواصلون التعليم لانه الزامي، وقد أطلع الوفد على شهادات التخرج النهائية لأحد عشر طالب بمستويات جيدة جدا.
كما لوحظ ان دار الاصلاح للذكور هو افضل حالا من حيث المساحة مقارنة بدار الاناث سواء كان ذلك قياسا الى الساحة أو الباحة أمام قاعات النزلاء حيث وجود مساحة أفضل ممكن للشباب ممارسة المشي فيها، وكذلك وجود ساحة لكرة القدم جميلة قامت ببنائها احدى المنظمات الدولية الى جانب وجود تعليم مسرح، ولاحظت حمورابي وجود سبع طلاب في انتظار امتحان الوزاري لمرحلة السادس الابتدائي، أما المراحل المتوسطة فهناك دروس خارج الدار يحضرها الطلبة تحت رقابة شخصين من الدار يرافقوهم ذهابا وايابا.
هناك كادر مهتم بجانب الاقامة للنزلاء، حيث من اول وصولهم يوزعون الى فئات عمرية كون هناك غرف عديدة وفي المبنى ثلاث طوابق. كما يوزعون لهم مواد التنظيف والكرات ويقيمون فعاليات تربوية وتثقيفية ورياضية ضمن سياق فئات التوزيع العمري..
ويستلمون تبرعات عينية من المتبرعين مباشرة ممن يقدمونها الى الدار..
وتبين من الكؤوس والبطولات التي فاز بها الاحداث الذكور وهي عديدة، أن هناك اهتماما جيد جدا بالجانب الرياضي، وعلى لوحات اخرى جدارية لاحظ الوفد صور الفرق الرياضية والطلبة المتخرجين وطبيعة الاعمال التي يقومون بها من بعض الحرف اليدوية وصور لمختلف الفرق الرياضية والرسم الخ ..
أكد المسؤولون اهتمامهم على المستوى الصحي حيث اطباء جلدية، نفسية، باطنية واسنان، يقيمون في الدار كل اسبوع مرة الى مرتين وقال المسؤول بان هناك حاجة الى معاون طبي ينتسب الى الدار.. بعد اعطاء وصفة الادوية من قبل الاطباء تعطى الادوية في اوقاتها من قبل مرشد اجتماعي لكل المرضى تجنبا لسوء استخدامها من قبل الاحداث .

مطالب الدار كانت:

- حاجة إلى إقامة دورات وورش تدريبية للكادر المخصص لتطوير العمل في قطاع السجون للأحداث.
- فتح قاعة داخل الدار للألعاب الالكترونية البسيطة.
- هناك حاجة إلى أجهزة الكترونية للعرض مثل جهاز عرض البيانات (داتاشو) بغرض بث الثقافة وأفلام تساعد في تصحيح المسارات للأحداث
- كما إنهم بحاجة إلى كتب ومجلات تربوية و ثقافية مناسبة لأعمارالنزلاء لرفد البرامج والسباقات بمواضيع تساعدهم على التفكير ومحاولة الإبداع لمساعدتهم على اصلاح سلوكهم
- ضرورة خلق فرص عمل لما بعد انتهاء محكومية النزلاء واطلاق سراحهم لتجنب عودتهم الى الشارع بسبب مصادر الرزق وانهاء صورة التشرد التي وقع الأطفال فيها لأسباب اجتماعية وامنية واقتصادية عديدة.

حاور الوفد عينات لعدد من الاحداث الذكور من خلال اللقاءات الخاصة التي تم اجراؤها مع النزلاء:

- الحدث امير نهاد، من بغداد وبعمر 15 عاما ،فاقد لاحدى يديه بسبب تفجير ارهابي واجريت له عملية جراحية في بطنه من قبل الامريكان ولم يزره اهله في دار الاصلاح، ولا يعلم اين يذهب فيما بعد، واذا هناك حظ للعثور على عمل يرزقه؟
- علي كاظم، من ميسان قال: هربت بسبب سوء تعامل اهلي معي، وأن المساعدة الوحيدة التي طلبها هي ان يرى اهله.
- سجاد عباس ايضا يريد ان يرى اهله.
- مصطفى كاظم محمد، وحسب أقواله اليوم كان والده في الطريق إليه ليخرجه لكنه للأسف الشديد تعرض لحادث وتوفي وما من بديل لإخراجه الى الآن.

- بشكل شامل تبين بان الحاجة إلى تغيير دار الإناث و إعادة تأهيل والترميم للاماكن والملحقات الصحية في قسم الذكور أمر لابد منه .
- هناك ضرورة أن يتصل الكادر المسؤول في الدار بأهل النزلاء لاعادة خلق العلاقات الطبيعية بينهم وبين اقربائهم.

❖ المفقودون والمختفون قسرا

تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان ملف المفقودين والمختفين والمغيبين قسرا ، والتقت بالعديد من عوائل الضحايا التي طلبت من حمورابي توثيق معاناتها ، كما عرضت بعض القضايا للجنة الدولية للأشخاص المفقودين في اطار التعاون بين حمورابي واللجنة الدولية المذكورة ، من اجل العمل مشتركا لتذليل آلام هؤلاء الضحايا ، وايجاد سبل لمساعدتهم من خلال دعم وحث الحكومة العراقية في تنظيم ملف المفقودين والبحث عن حوكمة رشيدة لأدارة شؤونهم ، واتاحة الفرصة لهم للوصول الى حقوقهم .

وللتدليل لمعاناة الكثير فقد وثقت المنظمة قصص عديدة منها قصة (ن،م،ج) الذي رواها ومعالم الحزن تغطي وجهه محتبسا دموعه في عينيه بالرغم من ان معاناته تلازمه منذ 21 آب 2006 عندما وقعت جريمة اختطاف واختفاء والده وزوج شقيقته ، حيث ذكر ، ان مجموعة مسلحة داهمت منزلهم في بعداد ومنزل شقيقته القريب في وقت واحد ، عند السابعة مساءا، وكان المسلحون يضعون اللثام على وجوههم ، ويستقلون سيارات (بلايزر ، دايو، تيوتا كراون)، وانهالوا بالاعتداء والضرب على زوجته (ش،ج،ع) وعلى امه (ص،ع) وابنته الصغيرة ، بينما هو كان خارج المنزل ، ولم تكتف المجموعة المسلحة بذلك ، بل اختطفوا والده (م،ج،س)مواليد 1951 ، وزوج شقيقته (ع،خ،أ) مواليد 1964من منزلهما امام جميع الموجودين بحجة التحقيق معهم ، لكنهما اختفيا منذ ذلك الحين، وبعد رحلة مضنية من البحث استطاع ان يتوصل في النهاية من خلال دائرة الطب العدلي الى الوقائع المريرة التي لم يكن ينتظرها او يشاهدها يوما . حيث لاحظ هناك كما يرويها هو " مئات الجثث المشوهة لشباب بعمر الورود وهم موثوقي الايدي ومعصوبي الاعين ، وجثث لرجال كبار في السن مغدورين (مقتولين) وعلى اجسادهم آثار التعذيب . ويضيف تعرفت على والدي وجثة زوج اختي عبر الصور التي عرضت علي من شاشة الحاسوب لدائرة الطب العدلي ، وللأسف بعد ان كانت السلطات قد قامت بدفنهم في كربلاء على انها جثث لمجهولي الهوية ، وهذا ما كان سائدا في تلك الفترة ، فقد كانت الجثث لا تبقى في الدائرة اكثر من 48 ساعة لعدم استيعاب المخازن الخاصة بالجثث للدائرة لكثرة الاستقبال اليومي للجثث ، فقد كان يتم تصويرها وحفظ الصور والبيانات المتوفرة الكترونيا في حاسوب خاص ، قبل ارسالها للدفن . ويضيف السيد (ن،م) " لقد أظهرت الصور اثار التعذيب واضحة على جسد والدي ، اما زوج اختي فقد كان معصوب العينين وموثوق اليدين من الخلف وفروة رأسه مسلوخة عن الرأس ، وعلى جسده آثار تعذيب . ويسترسل قائلا" ومع كل هذا فان قصتي لم تنته الى هذا الحد ، بل تعرضت فيما بعد الى التهديد ، ونجت ابنتي الصغيرة من محاولة اختطاف ، مما اضطرت الى تغيير مكان سكني ، ثم توجهت مع عائلتي ووالدتي الى تركيا بهدف الهجرة، الا ان تعرض والدتي الى ازمات صحية (اصابتها بجلطة دماغية) ومواجهة حياة صعبة هناك ، عدلت عن

موضوع الهجرة وعدت الى البلاد مرة اخرى من مواصلة علاج والدتي حيث كان العلاج في تركيا مكلفا جدا ."

كما روى آخرون قصصا اخرى حصلت في فترة العنف الطائفي منذ 2005 ولغاية 2008 ، لا تختلف كثيرا عن القصة التي رواها السيد (ن،م،ج). أما قصص المغيبين من تنظيم داعش الارهابي لا تعد ولا تحصى ، اذ ليس هناك ارقام محددة لها ، ان منظمة حمورابي كانت قد التقت بالعديد من العوائل التي لها اشخاص مفقودين من المسيحيين والايزيديين ، كماهيأت في اب 2018 وبالتنسيق مع اللجنة الدولية للاشخاص المفقودين ،لقاءات مشتركة مع الضحايا ، لقد استمعت حمورابي واللجنة الدولية للأشخاص المفقودين الى قصص عديدة من نساء ورجال فقدوا اعزاء لهم . امرأة تدعى نضال من برطلة، فقدت زوجها الذي اخذه داعش امام انظارها وانظار اولادها الثلاثة الصغار ، واختفت اخباره منذ اب 2014 . وهكذا امرأة اخرى تدعى سناء اخذت داعش زوجها واثنين من اولادها احدهما قاصر في الحمدانية (قره قوش) ، ولم تجد اثر لهم حتى بعد التحرير ، اذا لا تزال تنتظر اخبارا ببقائهم على قيد الحياة ، لكن لا احد يدري ، واخرى افادت فقدت زوجها بعد ان كانت مسبية لأكثر من سنتين ، فيما كانت اخرى تذرف دموعا على اثنين من اشقائها الذين اختفوا مع دخول داعش سهل نينوى . جميعهم اكدوا انهم لم يتلقوا دعما او رعاية من المؤسسات الحكومية .

كما تلقت منظمة حمورابي لحقوق الانسان معلومات موثقة عن اختطاف المواطن (طه حنش خيرو) من مواليد 1965 وقد تم الاختطاف في مدينة الحلة يوم 2016/6/12 ولا يعرف مصيره حتى اعداد هذا التقرير، مع العلم ان الخاطفين قاموا بأبتزاز عائلته ودفعت (110) ألف دولار لهم دون اية نتيجة.

أمل الكثير من الذين تم مقابلتهم بأن تلتفت الجهات المسؤولة الى قضيتهم وتدرك حجم معاناتهم وتضع حداً لانتظارهم اليائس وحالة الاحباط وهم يعيشون بين الشك واليقين والامل المقرون بالاوهام.

ومع ذلك ، تأسف منظمة حمورابي الى ان الجهود الحكومية المبذولة حتى الآن لمتابعة موضوع المختفين قسرا لم ترق بعد الى المستوى المطلوب مع ملاحظة عدم وجود احصاءات حكومية رسمية دقيقة للمختفين، وان الاعداد المدونة رسميا حتى الآن لا تمثل كل المختفين منذ عام 2003 والى الآن، خاصة وأن اعداد المختفين ارتفعت بوتيرة اكبر منذ عام 2007 والى نهاية عام 2008، يضاف الى ذلك اعداد المختفين جراء عمليات تحرير الموصل والانبار وغيرها من سيطرة تنظيم داعش الارهابي، وكذلك مجموعات تم اعتقالها من جهات غير معروفة قدمت شكاوى لمنظمتنا من مناطق بغداد ومحيطها خلال عام 2014، مع العلم ان المختفين قسريا لضحايا سبايكر والتي يقدر عددهم بما يقارب (1700) شخص وان قضية المختفين من الاقليات (الايزيديين والمسيحيين) بعد احتلال داعش لمحافظة نينوى ما زالت بدون خواتم لمعرفة مصيرهم، علما بأن الاحصاءات التي توصلت اليها منظمة حمورابي لحقوق الانسان من خلال زياراتها وتقاريرها الميدانية لمناطق الاقليات وخاصة الايزيديين والمسيحيين والشبك والكاكائيين تفيد بأنه لا يزال اكثر من (65) شخصا مسيحيا مجهول المصير جراء احتلال داعش لمحافظة نينوى. وتفيد المعلومات التي حصلت عليها حمورابي بشأن السكان الايزيديين لغاية حزيران 2018 بأن عدد القتلى في صفوفهم وصل ما يقارب (3000) شخص، وان عدد المختطفين وصل الى اكثر من (6500) مختطف من قبل داعش، ومن الحقائق المحزنة الاخرى ان هناك الآن (2745) يتيم من الاناث والذكور، وطبقا للمعلومات التي وردت لحمورابي بأن الارهابيين الدواعش ما زال في قبضتهم ما يقارب (3050) شخص وان (1650) منهم من الذكور و (1400) من الاناث وجميع هؤلاء الاسرى والسبايا لا يعرف مصيرهم لحد هذه اللحظة. ومن الجدير ذكره ان هناك العديد من العوائل العراقية لم تبلغ الجهات الحكومية لما حصل من اختطاف لأبنائها لأسباب بعضها اجتماعية خاصة عندما تكون المختطفة أمرأة.

أن منظمة حمورابي لحقوق الانسان اذ تؤكد وجود تقصير واهمال في ملف المفقودين والمختفين قسرا، ترى ضرورة ان يشهد عام 2019 اجراءات حكومية تقوم على توحيد الجهود للاستدلال في هذا الشأن. لذلك توصي بأن تقوم الحكومة العراقية وكافة السلطات التنفيذية والقضائية ما يلي :

- انشاء هيكلية مركزية، لتكون المركز الوطني المعني بالاشخاص المفقودين، لمراعاة الاشخاص المفقودين بغض النظر عن عرق الشخص المختفي أو اقاربه أو دينه أو جنسيته أو أصله أو ظروف اختفاء المفقودين.

-انشاء سجلات وطنية مركزية لجميع الاشخاص المفقودين والمختفين قسرا من الماضي القريب للعراق، بما في ذلك سجلات الاشخاص المفقودين من الاقليات والمجتمعات المهمشة (الاقليات، المرأة وغيرها)، او اية الية

مبسطة اخرى للسماح للعائلات بالسعي الى الحصول على معلومات حول اقاربهم المختفين وضمان اعمال حقوق الاسرة في معرفة الحقيقة وانصافهم بحقهم في اللجوء الى العدالة حتى اذا كان ضد مجهول.

- وضع آلية مباشرة للابلاغ عن الاشخاص المفقودين والتي يمكن الوصول اليها من قبل جميع عائلات المفقودين، والعمل على رفع الوعي بهذه الآلية، خاصة بين النساء والشباب والمجتمعات المهمشة.
- ضمان حصول عائلات المفقودين على معلومات شفافة وتمثيل داخل الجهات التي تتولى هذه العمليات لتحديد مكان احبابهم والتعرف عليهم، مثل حفريات المقابر الجماعية وجميع البيانات من افراد الأسرة.
- وضع استراتيجية منسقة لتحديد واستعادة المفقودين، بأعتماد معايير محايدة وشفافة وغير تمييزية. انشاء آلية لتعويض ضحايا الاختفاء القسري وعوائلهم.
- اشراك النساء من المجموعات المهمشة والاقليات العرقية والدينية كأولوية في جميع المراحل الخاصة بالمعالجات، مع ضمان حقوق الناجيات، خاصة ان النساء من الاقليات العرقية والدينية في بعض الحالات تواجه مخاطر فيما يتعلق بالاختفاء أو جرائم الشرف، بالاضافة الى ذلك قد يتم تهميش النساء من الاقليات العرقية والدينية من الوصول الى الحماية والخدمات عند اختفاء رب الاسرة.
- اجراء تحقيقات فورية بشأن حالات الاختفاء القسري، وتحديد مكان واطلاق سراح المحتجزين بصورة غير قانونية من قبل القوات العسكرية وقوات الأمن ومقاضاة مرتكبي الاختفاء القسري، ومقاضاة موظفي انفاذ القانون من جميع الرتب بمن فيهم اولئك الذين يتمتعون لسلطة عليا، الذين تتبين انهم مسؤولون عن حالات الاختفاء القسري.
- تقديم معلومات حول مصير ومكان المختفين على وجه السرعة. اذا كان الشخص محتجزا فيجب اتهامه أو أطلاق سراحه، واذا كان قد توفي فأن أسرته يجب ان تعطى تفاصيل كاملة عن الوفاة ويجب ان تعاد جثتهم الى عائلاتهم. كما ينبغي ان تعلق الوظيفة فورا، في انتظار تحقيق كامل، لأي مسؤول توجد ضده ادلة موثوقة تشير الى مشاركته في اختفاء قسري.

❖ النساء العراقيات في ظل تحديات متزايدة

تشكل قضايا المرأة في العالم محورا استراتيجيا وحقوقيا متعدد الاهتمامات والطروحات اذ ينظر الى قضيتها بعين التحضر والتمدن والعدالة . اصبحت موازين التقدم واشارات الحقوقيين تنسحب على سلوكيات الدول وشعوبها ومعاملتهم للمرأة من شتى جوانب الحياة . وليست قضية المرأة في العالم مجرد محاضرات اكاديمية او رسائل بحثية او موضوعات تنمو ية، انما هي اساس ركيزة تحدثت عنها العديد من التحليلات والاحكام الدولية او المجتمعية. بينما لا يخلو تاريخ هذا التقدم من تحديات ذات خطورة تثقل كاهل المجتمعات قبل ان تثقل كاهل النساء والتي هي حصيلة السلوكيات المجتمعية والتقاليد الطاغية التي لم يتم القضاء عليها بالرغم من هذا التقدم والنمو لنتائج نضال النساء. مثلا و حسب احصاءات الامم المتحدة هناك 750 مليون أمي في العالم ومعضمهم من النساء بالرغم من تقدم ملحوظ خلال السنوات الخمسين الماضية. اليس هذا دليلا على زج الفتيات وهن احداث في مسؤوليات تفوق امكانياتهن البدنية والنفسية كالزواج المبكر واستهانة الاهل بهن والانتقاص من قيمتهن فقط لانهن اناث، بدلا من السعي لبناء شخصيتهن وجعلهن مسؤولات عن مستقبلهن ومستقبل ذويهن وبلدهن.؟

ففي العراق مبدئيا، تم تحقيق جزء مهم من مطالب المرأة حيث منذ بداية القرن الماضي سجلن خطوات نوعية مثل انجاز مسألة المساواة بالاجر التي تم تشريعها في قانون الاحوال الشخصية لسنة 1959 بجهود اول وزيرة في تاريخ العراق والشرق الاوسط الدكتورة نزيهة الدليمي، والتي سوف تبقى مفخرة حية للعراقيات لانها انجزت ما لم تنجزه نساء اكثر دول العالم الي اليوم وحتى الاكثر ديمقراطية مثل الولايات المتحدة وسويسرا وغيرها من دول الغرب فيما يخص المساواة في الاجر بين الرجال والنساء. كما شاركت النساء في العديد من الاروقة الادارية الخدمية وغيرها في القطاع العام كما الخاص، وشغلت النساء وظائف ومناصب مختلفة في التشريع والتنفيذ والقضاء رغم قلتها في المناصب العليا وانعدامها في المناصب السيادية، الا ان العراقيات مصرات على فرض حقوقهن بالكفاءة والخبرة والعدالة نحو تحقيق مشاركة منصفة بمستوى المطلوب. لان المنهجية التقليدية والفكر النمطي تجاه المرأة يعزز تلكأ مؤبدا في طريق نضالها. فمن خلال هذه التوضيحات

نفهم كيف ان حتى في الدستور يتم الالتفاف على حقوقها والاخلال بمكاسبها بكل الوسائل تجنبا لمنافستها مع الرجال واضعي القوانين ويجب تعديل حزمة من القوانين وخاصة في قانون العقوبات من التي تمس كرامة المرأة وتتجاهل المساواة الدستورية. ان النسبة الاجبارية (كوتا) ما لا تقل عن 25٪ التي فرضتها النساء في الدستور العراقي سنة 2004 كانت مطلوبة في جميع المؤسسات. لكن النفوذ الذكوري السائد حددها بالمجلس التشريعي عنوة وان كان وللاسف الشديد في بعض الاحيان بعض النساء ايضا تشاركن في تعزيز الظلم والانتهاكات الواقعة عليهن كما هو الحال في البرلمان الجديد حيث لا تزال لجنة المرأة والاسرة قريبة من ان تخلو من النساء!! وهذا بسبب عيوب ومآسي النسبة (الكوتا) المتمثل "بالضرر الاقله سوءا " ، لان النساء اللاتي تشغلن المقاعد في اكثر الاوضاع وصلن الى المقاعد عن طريق كتل تمليء عليهن ما يفيدهم وتحدد حرية التعبير والابداع النسوي ليس ضد قضية النساء فحسب بل وايضا ضد مصالح العراق والدليل على ذلك 87 امرأة من مجموع 329 أي بنسبة 26% يعني يمكن أن تؤثر على اي قرار ليس لصالح المرأة أو المجتمع. المؤسف في الامر هو ان الرجال وبعض نساء العراق ينسون بان امثال زها حديد بين الكثيرات من العراقيات اللاتي تركن بصمة ليس على تاريخ بلدهن فقط بل على العالم باسره بقدراتهن الفريدة اللاتي بخروجهن من سجن التقاليد البالية والنظرة الدونية على الاناث، استطعن الشهادة على تفوقهن وطنيا وعالميا. والمؤسف جدا هو ان الى هذه اللحظة يدور الساسة العراقيون حول معايير التخلف لضرب تقدم المرأة باية وسيلة كانت! وهذه هي بعض الملاحظات التي سجلتها السيدة لقاء نائبة سابقا في بحث لها بالخصوص:

اولا: التمكين السياسي للمرأة في السلطة التنفيذية

لم يضمن الدستور العراقي وجود نسوي في السلطة التنفيذية كما هو الحال في السلطة التشريعية، وانعكس ذلك على دور ضعيف جدا للمرأة العراقية في السلطة التنفيذية. وضل دورها لم يتعد الحدود المسموح بها من منظومة العقلية للساسة العراقيين، التي تختزل دور المرأة في نطاق ضيق ومحدود. والنسبة الاجبارية في المجلس التشريعي تم فرضها بنضال النساء واصرارهن سنة 2004 في الدستور المؤقت وانتقلت الى الدستور الجديد.يواصل اعداد من العراقيين القول بان الكوتا ليس معيارا من مستى المرأة العراقية والرجل العراقي يعي اهمية مكانتها ويطلبون بالغاءذه .. للاسف الشديد ما سوف نراه في الجدول التالي سوف يشهد عكس هذه التكهنات غير الصحية لان التدني الواصل الى صفر يشهد لبداية غير عادلة في حصة النساء حيث نسبة 18٪ فقط من الوزيرات دخلن المجلس التنفيذي. كما انه قبل هذه المؤسسة الرسمية كان مجلس الحكم الذي بضغط من النساء العراقيات و واجبار من الامريكان تم تعيين ثلاث اعضاء فقط من مجموع 25 عضوا بينما في خانة التضحيات لهذا المجلس الاستشاري كان التمثيل النسوي سباق في تحقيق المساواة باستشهاد المرحومة عقيلة الهاشمي وقبل نهاية فترة المجلس المذكور تم اغتيال رئيسه المرحوم السيد عز الدين سليم .

ففي الحكومة الانتقالية الاولى لعام 2004، استوزرت 6 وزيرات فقط من مجموع 33 وزيرا اي نسبة 18%، ثم في الحكومة الانتقالية الثانية عام 2006 شغلن 6 وزيرات من مجموع 35 وزارة، اي نسبة 17% فقط، وفي حكومة عام 2006 شغلت النساء اربع وزارات فقط من مجموع 38 وزارة، اي نسبة 10%، اما عدد الوزيرات في حكومة عام 2010 فقد تراجعت حصة النساء لتصل الى وزيرة واحدة فقط من مجموع 36 وزيرة، اي نسبة 2% فقط، وفي حكومة عام 2014 شغلت المرأة وزارتين وحقيبة ثالثة تم ألغائها بقرار الترشيق الوزاري من مجموع 27 وزارة، اي ما نسبته 7% ثم استمر هذا الانخفاض في نسبة استيزار المرأة ليصل الى ادنى مستوياته، اذ لم يتم منح أي حقيبة وزارية للمرأة في الحكومة الحالية المشكلة في 2018.

	عدد الوزراء	عدد النساء	النسبة
الحكومة الانتقالية 2004	33	6	%18
الحكومة الانتقالية 2005	35	6	%17
حكومة 2006 -2010	36	1	%2
حكومة 2010 – 2014	28	1	%1
حكومة 2014 – 2018	27	2	%7
حكومة 2018 -	19 + 4 متبقيات	0	%0

ثانيا : السلطة القضائية

ويبدو ان وضع المرأة العراقية ليس بافضل حال من السلطة التنفيذية، اذ أقصيت من جميع المراكز القيادية في المحكمة الاتحادية العليا ومجلس القضاء الاعلى، واقتصر وجودها كقاضية في المحاكم العراقية، ففي إحصائية أوردتها السلطة القضائية بأعداد القاضيات من عام 2003 ولغاية عام 2015 بلغ عدد القاضيات 93 من مجموع 1585 أي نسبة 5% فقط !

ثالثا : المرأة في السلطة التشريعية

تتمتع نسبة التمثيل في مجلس النواب بـ (حصانة دستورية) عن طريق نظام الكوتا، الا ان هذه الحصانة تفقد اهميتها في حال عدم استثمارها من قبل النائبات، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق استعراض التمثيل النسوي في السلطة التشريعية على مدار التجارب البرلمانية من 2004 – 2018.

1- التمثيل النيابي للنائبات في مجلس النواب العراقي للدورات الانتخابية الثلاث (2004 – 2018)

ولفهم التمكين السياسي للمرأة في العراق بشكل واضح لا بد لنا من التعرف على حجمهن داخل مجلس النواب، فمن خلال ذلك يمكننا القاء نظرة مركزة بشكل اكبر تساعدنا على فهم الدور الحقيقي الذي تقوم به البرلمانيات، رغم ان الحجم النيابي للعضوات انما ارتكز على فرض مبدأ (الكوتا) والزام الاحزاب الفائزة بذلك، وعددها بـ 25% من مجموع اعضاء مجلس النواب، الا ان هذا المبدأ يعد ناقصا لعدم تعميمه على جميع السلطات الاخرى ، ومنها السلطة التنفيذية والقضائية.

وهكذا كان عدد النساء في المؤتمر الوطني العراقي عام 2003 الذي أنيط به رسم الخطوات الاولى للدولة العراقية 25 امرأة من مجموع 100. ثم كان تشكيل لجنة كتابة مسودة الدستور العراقي من 71 عضو يمثلون اطياف المجتمع العراقي، الا ان عدد النساء في اللجنة انحصر في 10 مقاعد فقط، أي ما يعادل 7% من مجموع اعضاء اللجنة الكلي، وانسحب هذا الامر على لجنة مراجعة مسودة الدستور والتي ضمت 31 رجلا ولم تضم سوى امرأتين فقط ! أي ما نسبته 6%.

وعلى الرغم من تأكيد دستور العراق لعام 2005 على حق المساواة كما في المادة (14) منه ومبدأ حق الحياة والحرية في المادة (15)، وحق المشاركة في المادة (38) الا ان كل هذه المبادئ لا تضمن حقا متساويا للمرأة العراقية – بأستثناء الكوتا البرلمانية – وعلى هذا الاساس شاركت المرأة في انتخابات الجمعية الوطنية، فتم انتخاب 87 امرأة اي بنسبة 33% من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية الانتقالية وفق مبدأ الكوتا، أما في انتخابات مجلس النواب في 15 كانون الاول 2005 فقد وصلت حصة النساء من الكوتا (73) مقعدا من اصل (275)، اي بنسبة 28.4 % وفق نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة ، أما في الانتخابات التشريعية الثانية في العام 2010 فكانت القائمة مفتوحة بينما اتبع نظام تعدد الدوائر، والتي شملت كل محافظات العراق، فنالت المرأة 81 مقعدا من مجموع (325) مقاعد، بنسبة 29% من مجموع اعضاء مجلس النواب، وفي الانتخابات

التشريعية الثالثة التي جرت في العام 2014 و2018 فقد حصدت المرأة (87-83) مقعد من مجموع (329-328) مقاعد مجلس النواب توالياً، بنسبة (25%-26%) كما في الجدول ادناه:

الدورة التشريعية	عدد الاعضاء الكلي	عدد النائبات	نسبة النساء الى العدد الكلي %
الجمعية الوطنية الانتقالية	275	87	%33
الدورة الاولى 2006-2010	275	73	%28.4
الدورة الثانية 2010-2014	325	81	%29
الدورة الثالثة 2014-2018	328	85	%25.9
الدورة الرابعة 2018-2022	329	87	%26.44

ومن خلال الجدول اعلاه نكتشف ان زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب يعود الى زيادة عدد مقاعده بالدرجة الاساس، الا ان ذلك لا يعني ان جميعهن استحق المقعد المخصص لهن عن طريق الـ (الكوتا) بل ان بعضهن تجاوز نسبة الاصوات الكافية لاحتلال مقعد واحد، ووصل الى مستويات فاقت المرشح الرجل في عدد من الدوائر الانتخابية كما هو الحال في بغداد وبابل واربيل والبصرة، وهو ما انعكس ايضا على زيادة نسبة البرلمانيات في بغداد ، اذ وصلت نسبتهن الى 35% من مجموع النائبات.

من جهة اخرى ومن خلال التجربة الانتخابية في العراق، لوحظ ان مبدأ الكوتا حقق للمرأة مشاركة على صعيد السلطة التشريعية، الا ان هذا المبدأ له من السلبيات ما يضاهي ايجابياته، لأنه يمثل حلا مؤقتا لمشاركة المرأة في العمل السياسي، وذلك بوضعه المرأة البرلمانية تحت وصاية الكتل السياسية، وبالتالي حدت من تأثيرهن العددي المفترض في جلسات البرلمان، واعاق مبادرات نسوية عديدة وحرمهن من ان يستفدن من الحرية التي حصلن عليها لأجل الدفاع عن حقوقهن، وهذا ما حدث عندما طرحت بعض البرلمانيات تشكيل كتلة نسوية تدافع عن حقوقهن، فعلى الرغم من محاولات بعضهن في 23 ايلول 2007 تشكيل كتلة نسوية، الا انهن حصلن على موافقة 27 فقط من اصل 73 نائبة، والسبب وراء ذلك كان تبريرات بأنأي تكتل قد يشتت البرلمان الى اجزاء وهذا ليس في محله، نظرا للاوضاع الصعبة التي كان يعيشها العراق انذاك.

ان انتهاء فكرة كتلة نسوية موحدة داخل المجلس في وقتها سلب روح الفكرة وفلسفة الحاجة الى مثل هذه الكتلة والآثار الايجابية المرجوة منها، علما انه كانت لدى النائبات فرصة ان تشكلن قوة ضغط وصوتا كبيرا تستطيع ان امتلكن الارادة، ان تعطلن الكتل الكبرى، كما انهن باستطاعتهن اذا اجتمعن ان يقدمن مقترحات اجراء تعديلات على النظام الداخلي لمجلس النواب نفسه بواقع خمسين عضوة بحسب المادة 148 في الاحكام الختامية من النظام الداخلي، كما تملكن امكانية ان تشكلن قوة ضغط رقابية كبيرة اذا استفدن من المادتين 55 و 56 اللتين تتيحان لخمسة وعشرين عضوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة واداء مجلس الوزراء أو إحدى الوزارات، كما تتيحان توجيه استجواب رئيس مجلس الوزراء أو احد نوابه أو الوزراء لتقويم أدائهم في الشؤون التي تدخل ضمن تخصصاتهم، ان عدد النائبات الحالي هو (87) عضوة من مجموع 329 نائب بنسبة 26% وهذا العدد لا يستهان به، وبأمكانه ان يكون قوة فاعلة داخل البرلمان باعتباره كتلة برلمانية كبيرة، بحيث تستطيعن ان ترتبن اوضاعهن كقوة نسائية، كذلك يحققن مصلحة الناخب ومحافظاتهن، فضلا عن لو اتبعن استراتيجية محددة بالشأن النسوي ورسم سياسات التمكين للنهوض بواقع المرأة في العراق، واعدادها بصيغة قانون وطرحها على المجلس، أو في احتمال اكثر عملية ووضوحا لو عمدن الى القوانين والتشريعات النافذة وتصنيفها الى ما يمكن تفعيله أو تعديله أو الغاءه أو استحداثه".

❖ حالات الزواج والطلاق

بالرغم من ان الدستور العراقي يؤكد في مادته (29) اولا، على ان الاسرة اساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية، لكن الاحصاءات التي اصدرها مجلس القضاء الاعلى في موقعه الرسمي تشير الى ان التفكك الاسري اصبح يتزايد لأرتفاع نسب الطلاق، اذ تشير هذه الاحصاءات على الزواج والطلاق في العراق لعام 2018 مبينة ان الاسباب متعددة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) تستند على الفقر ، البطالة، الارهاب، الطائفية، عدم التكافؤ، الزواج المبكر، وسائل التواصل الاجتماعي، الثراء الفاحش، الخيانة الزوجية، تدخلات من قبل الآسرة، تلكؤ الباحث الاجتماعي، عدم الانجاب، السكن المشترك، التسرع في اتخاذ قرار الزواج، الحب الوهمي، الزواج مرة اخرى، المرض والاعاقة، الخ ..

وادناه الجدول الذي يبين تلك الاحصاءات:

حالات الزواج والطلاق (تشرين الاول) ٢٠١٨

اسم الاستئناف	حالات الزواج		حالات الطلاق	
	عقود الزواج	تصديق عقود الزواج الواقعة خارج المحكمة	حالات تصديق الطلاق الخارجي	تفريق بحكم قضائي
استئناف بغداد / الرصافة الاتحادية	١٠١٨	٨٦٣	٩٥١	٢٧٢
استئناف بغداد / الكرخ الاتحادية	٨٢٠	٣٠٢	٦٣٩	٥٠٨
استئناف نينوى الاتحادية	٢٣٤٣	٢٠٠٩	٢٢٥	١٨٤
استئناف ديالى الاتحادية	٥٦١	٨٠	١٩٨	٢١١
استئناف بابل الاتحادية	١٨٥	٩١	٢١٨	٨
استئناف النجف الاتحادية	٣٦٩	٥٥	٢٤٥	١
استئناف كركوك الاتحادية	٩٦٥	٣٠٠	١٠٦	٢٩
استئناف ذي قار الاتحادية	٧١٦	١٨٧	٣٥٠	٦٢
استئناف الانبار الاتحادية	١٢٦٣	٩٩	٩٢	١٣٤
استئناف البصرة الاتحادية	٨٣٩	٢٥٨	٤٨٣	٦٢
استئناف واسط الاتحادية	٢٣٣	٤١	١١١	١
استئناف صلاح الدين الاتحادية	٨٦٣	١٠٧	٤٧	٩٥
استئناف المثنى الاتحادية	١٢٠	٧١	٥٧	٤
استئناف ميسان الاتحادية	٢٤٦	٩٠	١٠٣	١٢
استئناف كربلاء الاتحادية	١١١	٥٠	٢٣٦	١
استئناف القادسية الاتحادية	٢١٤	٤٣	٦٩	٢٧
المجموع	١٠٨٦٦	٤٦٤٦	٤١٣٠	١٦١١

منظمة حمورابي لحقوق الانسان

في اقليم كوردستان وحسب محكمة التمييز ان حالات الطلاق وصلت الى ثلاث اضعاف باقي المناطق حسب ما اعلنته المحاكم المختصة من الاحصاءات الخاصة بسنة 2017 و2018 ، حيث بلغت اعداد الطلاقات حسب ما سجلته المحاكم المختصة بالاحوال الشخصية في محافظة اربيل فقط 2985 حالة خلال 2017، بينما ارتفع هذا المعدل الى 3598 حالة عام 2018 اي بزيادة قدرها 613 حالة . وفي محافظة السليمانية بلغت معدلات الطلاق 1360 في عام 2017 وقفزت الى 4085 حالة 2018، وفي دهوك بلغ عدد التفريق فيها 1384 حالة2017، لكنه سجل ارتفاعا واضحا ليبلغ 1509 حالة في 2018.

جميع القضاة والحقوقين المعنيين الذين التقتهم حمورابي للاستفسار عن الاسباب الاساسية في هذه الظاهرة قالوا ان الحالة الاقتصادية وتفاقم البطالة تحصر الازواج الشباب في بيوتهم ما يخلق فرص للخلافات المؤدية الى الطلاق بكل سهولة ، حيث يقع الاطفال ضحايا بالدرجة الاولى.

❖ الخاتمة

عاشت منظمة حمورابي لحقوق الانسان في اختتام سنة 2018 بطعم يختلف عن باقي السنوات حيث في اليوم الدولي لحقوق الانسان في 2018/12/10 وبمناسبة الذكرى السبعين عاما لاصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان، تم تتويج عمل منظمة حمورابي لحقوق الانسان دوليا واقليميا وحتى وطنيا وذلك بتكريم رئيستها السيدة باسكال وردا ضمن 30 شخصية تم اختيارهم من قبل مجلس حقوق الانسان قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا التابع للامم المتحدة. لحق هذا التكريم، تكريم آخر اقليمي باستلامها وسام البرلمان الفرنسي من قبل النائبة فاليري بويه في الوقت ذاته استلمت وسام البلديتين الحادية عشرة والاثني عشرة لمدينة مارسيليا قدمت لها من

قبل مدير البلديتين السيد جوليان رافييه تم تسليمهما للسيدة رئيسة حمورابي خلال احتفال رسمي اقيم على شرفها في مارسيليا، في مبنى البلدية..كما لحق ذلك تسليم شهادة تقديرية من قبل الاستاذ محمد طاهر التميمي مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية في امانة مجلس الوزراء في بغداد.. تثمينا للتقدير الاممي. و هذا الامر ان دل على شئ فأنه يدل على تواصل العمل الجاد الميداني لصالح مسألة حقوق الانسان التي لا تزال بحاجة الى تطوير آليات حماية قانونية واضحة واكثر انسانية في بلد دستوره يريد المدنية ويعلن المساواة . كما ايضا ان دل هذا فيدل على نقطة مهمة جدا لصالح الحكومات العراقية وللاسف الشديد لم تفقه هذه الاخيرة باستغلال الفرصة للاستدلال على انها شهادة لممارسة احترام حرية الراي ومراقبة عملها من قبل جهات مدنية غير حكومية وهي خانة ايجابية جدا تخص حماية المدافعين المعروفين وغير المعروفين عن حقوق الانسان وبشهادة تواصل هؤلاء ثلاث مدافعين الذين تم تكريمهم رسميا في احتفال بيروت من قبل الامم المتحدة في آن واحد امرأتين ورجل واحد بين (10- 2018/12/12) كالمدافعين المتميزين ضمن الثلاثين مدافعا كرموا دوليا عبر الشرق الاوسط وشمال افريقيا. و تصدرت المادة 17 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لرئيسة منظمة حمورابي عنوان السيرة الذاتية لتأكيد دور منظمة حمورابي في الكشف عن الانتهاكات التي طالت ممتلكات المسيحيين العراقيين في المصادرة والاستحواذ عليها تجاوزا على القانون وهذا ما فضحته حمورابي .

- **المادة (17)**

1- لكل فرد حق التملك بمفرده او بالاشتراك مع غيره

2- لا يجوز تجريد احد من ملكه تعسفا.

التكريم من قبل الامم المتحدة في بيروت

أوسمة من البرلمان الفرنسي وبلدية مارسيليا 11-و 12

شهادة تقديرية
الى / السيدة باسكال وردة
تثمن الأمانة العامة لمجلس الوزراء جهودكم المبذولة لدعم ملف حقوق الانسان ونشر ثقافة التعايش السلمي وتهنئكم بمناسبة حصولكم على شهادة التقدير من المكتب الاقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/الأمم المتحدة باعتباركم من المدافعين عن حقوق الإنسان. ونغتنم هذه المناسبة للإعراب عن شكرنا وتقديرنا متمنين دوام الموفقية والنجاح في مسعاكم الانساني والاستمرار بهذا المنهاج القويم.
محمد طاهر التميمي
المدير العام

شهادة تقديرية من دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء-بغداد

❖ التوصيات والمقترحات

اولا: توصي منظمة حمورابي لحقوق الانسان الجهات الحكومية ذات الصلة بموضوع هذه الحقوق أن تتبنى سياسات بتوقيتات معروفة، تلتزم بها اداريا وامام الرأي العام العراقي وذلك لقطع الطريق على اية ظواهر تسيب واهمال.

ثانيا : ترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان ضرورة أن تكون هناك خطة تنموية معلومة ومعلنة بشأن معالجات للبطالة وتلكؤ النمو والفساد وما يتعلق بالمال العام المهدور، فهذا هو من أولى متطلبات نجاح الحكومة برئاسة الدكتور عادل عبد المهدي وبخلاف ذلك فأن البقاء في دائرة التفاطن والمعالجات القائمة على الترقيع وحسب التأثيرات السياسية من شأنه ان يكرس الركود الاقتصادي الذي يعاني منه البلد.

ثالثا : تشكيل غرفة عمليات تنفيذية من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لمراجعة الاجراءات التي اتخذت من اجل اعادة الحياة الى المناطق المحررة بصورة كاملة، لأن من شأن ذلك ان يضع حدا لشبهات الفساد والتقصير التي ما زالت تحكم الاوضاع هناك.

رابعا : اعطاء المزيد من الافضليات في الرعاية الجادة لقضايا المرأة والشباب عموما مع اعادة النظر في الاساليب الاجتماعية التي تقوم على التسويات التي تهضم حقوق النساء مع ضرورة استحداث دور وملاذات آمنة للنساء المعنفات اللواتي لا يستطعن العودة الى مساكنهن الاصلية.

خامسا : نقترح على مجلس النواب الى منح مناصب استشارية في البرلمان والقضاء ومفوضية حقوق الانسان مع جميع الامتيازات الوظيفية لهذه المرتبة الاستشارية الى الشخصيات العراقية التي حصلت على تكريمات عالمية في الاختصاصات الحقوقية والانسانية والافادة من خبراتهم، كما ليس من المنطق ان يكرم المجتمع الدولي هذه الشخصيات ولا تستفيد الدولة العراقية من اختصاصاتهم.

سادسا : نقترح استحداث لجنة في مجلس الوزراء من كادر ديوان المجلس للمتابعة الميدانية لشؤون اوضاع محافظة نينوى والبصرة والانبار وديالى لما عانت منه هذه المحافظات من اوضاع مزرية، على ان تقدم تقارير فصلية بأنجازاتها تطرح للراي العام العراقي لقياس المصداقية.

سابعا: نتطلع الى مجلس القضاء الاعلى في ان يعطي المزيد من اهتمامه بالتوقيتات وحسم القضايا التي ما زالت مطروحة بشان اغتصاب دور المسيحيين و الاقليات الاخرى، وكذلك في القضايا التي تتطلب محاسبة عادلة ورادعة لكل المتسببين باعمال الخطف أو الاعتداءات الجنسية وغيرها التي تستهدف الى النيل من حقوق الانسان، لأن اخضاعها للتوقيتات القضائية التقليدية لا يتناسب ومتطلبات المعالجة الجدية.

ثامنا : نقترح اخضاع رجل الدين أو العامل في هذه الشؤون الى التحقيق والمساءلة القضائية العادلة اذا خرج على حقوق الاديان الآخرى وحاول النيل من طقوسها، ونرى أن من مسؤولية المدعي العام التنفيذي في مجلس القضاء الاعلى أن يضطلع باحالة مثل هؤلاء الاشخاص وفي اطار وثيقة اتهام قضائية عادلة، لأن مثل ذلك التشهير بحقوق الاديان انما يكرس الكراهية والمس بوحدة الحقوق لجميع العراقيين بدون استثناء.

تاسعا : تحذر منظمة حمورابي لحقوق الانسان من عملية تسويف لموضوع العدالة الانتقالية بمقاضاة كل مرتكبي جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبها البعض .

عاشرا : تقترح منظمة حمورابي لحقوق الانسان الافادة من الناشطين الحقوقيين الذين اثبتوا جدارة ومصداقية وخبرة في نشاطاتهم واسناد وظائف لهم في عدد من المؤسسات الحكومية مثل رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، لأن من شأن هذا التوجه ان يعزز البنية الحكومية بالخبرات الحقوقية الديمقراطية.

أحدى عشر : ندعو الحكومة الى دراسة تقارير الظل التي قدمتها منظمات المجتمع المدني الى لجنة القضاء على التمييز العنصري في مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، لأن هذه التقارير مستمدة من الواقع الميداني وفيها استنتاجات وتوصيات تعين الحكومة الى تحسين سجلها لدى مجلس حقوق الانسان بهدف الوقوف لدى مسألة تحسين واقع حقوق الانسان .

❖ الخلاصة

نستخلص من كل ما تقدم بان الساحة السياسية العراقية محوطة بمطالب للعمل اولا على نفسها بما يخص حس المسؤولية واقامة دولة المواطنة بالابتعاد عن الاعتبارات الضيقة التي اخلت بجميع المبادرات المؤدية الى خلق عملية سياسية ناضجة، من مهامها بلورة سياسات واستراتيجيات وخطط واضحة مزودة باليات عمل لابد منها للوقوف ضد كل تاخير او تلاعب او استغلال ينتهك الحقوق المشروعة وغير القابلة للتجزئة لكل فرد عراقي من جانب، واعادة هيبة و سيادة وامن الدولة العراقية التي تمثل احد الحقوق الاساسية للشعب العراقي برمته من الجانب الآخر.

ان استعادة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واحترام تلك الحقوق التي لا تقبل التجزئة وصيانة الكرامة الانسانية من واجبات الدولة الاساسية لا بل هي سبب وجودها. وتجفيف منابع الفساد واعادة النظر بوضع المرأة المتراجع ، واصلاح نظام العقوبات واحترام الالتزامات الدولية لدفع العراق الى الامام في الخروج من الازمات المتراكمة هو الطريق المؤدي الى المصالحة والسلام . كما ان وضع سقف زمني واحترامه في اكتمال تشكيل الحكومية التي تعاني من التلكؤ في انجازها لاهم الوزارات بسبب انعدام حس الخضوع الى القانون من قبل الاحزاب السياسية الساعين الى تحقيق مصالح ضيقة الافق من خلال التوافقات غير المجدية التي تقف عثرة في طريق تحقيق هذا العمل الطاريء و التعرض الى اعادة بناء دولة تؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة سلميا.

منظمة حمورابي لحقوق الانسان
Hammurabi Human Rights Organization

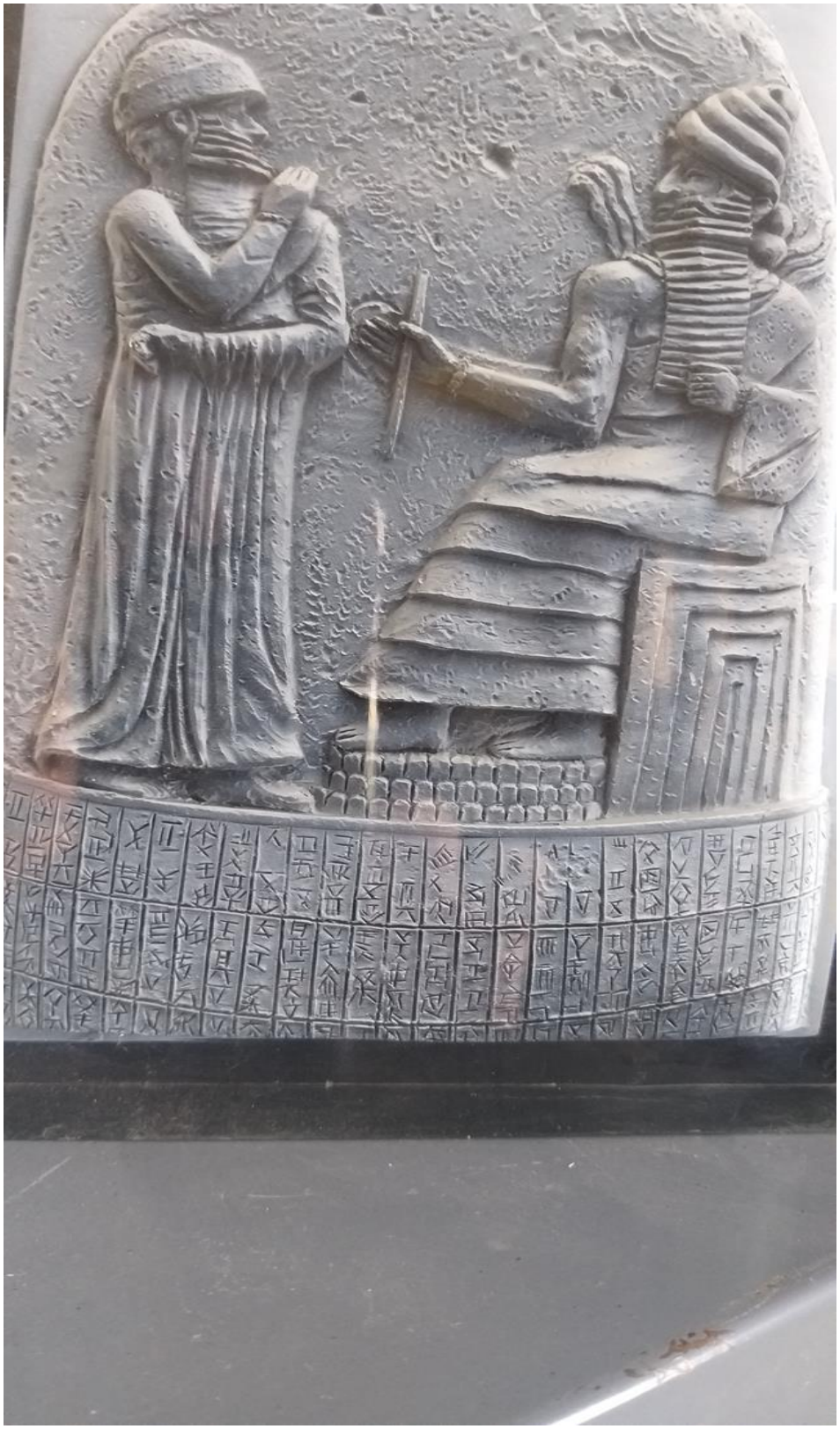

مسلة حمورابـــــــــي